الأعباء الجيوبوليتيكية للموقع المجاور لدولة الكويت

رضا محمد السيد سليم(*)

مقدمة (الإطار النظري للدراسة):

يشير موقع الدولة Location of the State من منظور الجغرافيا السياسية إلى المجال الجغرافي Geographical Space الذي يحدد علاقة الدولة بغيرها من الأماكن والظاهرات الخارجية، مثل كتل اليابس والماء والدول المجاورة والمناطق ذات الأهمية الاستراتيجية (توفيق، ١٩٩٦، ٣٨؛ توفيق، ٢٠١١، ١٠٧). فالنجاح النسبي للدولة في المنافسة الدولية International Competition يستند على المزايا المطلقة التي توفرها ظروف الموقع للدولة، فقد أقر الاستراتيجيون العسكريون أن الدول التي تقع على حواف الكتل الأرضية تمتلك مزايا جوهرية تتفوق بها على الدول الداخلية (Agnew, 1998, 104). وفي هذا الإطار تنظر الجغرافيا السياسية لموقع الدولة عبر مستويين مختلفين (شكل١) وهما: Pounds, 1963, 51-54; Dikshit, 1982, 29-30; Short, 1993, 19; Pitzl, 2004, 1-2 & 210-211.

- **المستوى الثابت:** وفيه يظهر الموقع كعنصر ثابت في المركَّب الجيوبوليتيكي للدولة، ويُسمى «الموقع المطلق أو الثابت» Absolute Location، وينطوي تحت مظلة هذا المستوى: ١- موقع الدولة بالنسبة لكتل اليابس والماء، وهو ما يعرف بالموقع الجغرافي. ٢- موقع الدولة بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول، واصطلح على تسميته «الموقع الفلكي». ويصف J. Agnew (1998, 26) هذا المستوى بأنه نوع من القدر الجغرافي Geographical Fate.

(*) مدرس الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، جمهورية مصر العربية.

- **المستوىٰ المتغير**: وخلاله يظهر الموقع كعنصر متغير في المركَّب الجيوبوليتيكي للدولة، ويطلق عليه «الموقع النسبي أو المتغير» Relative Location، ويتضمن ذلك المستوىٰ: ١- موقع الدولة بالنسبة لدول الجوار، وهو ما يشار إليه بـ«الموقع المجاور». ٢- الموقع الذي يمنح الدولة مزايا سياسية واقتصادية وعسكرية نتيجة لسيطرتها عليه، وهو ما يسمىٰ «الموقع الاستراتيجي».

ووفقًا إلىٰ J. Agnew يشير هذا المستوىٰ إلىٰ احتمالات أو خيارات متاحة Available Possibilities or Options أمام الدولة، لذا يمكن وصفه بالمستوىٰ الفاعل للموقع Effective Level of Location . وقد ثمن R. Muir (1893, 56) من قيمة هذا المستوىٰ حين قال: «إن صناعة القرار السياسي تقوم علىٰ تصورات السياسيين فيما يخص الموقع النسبي Political Decision-Making is Undertaking in Terms of Politicians' Perceptions of Relative Location».

شكل رقم (١)

المستويات الجغرافية - السياسية لموقع الدولة

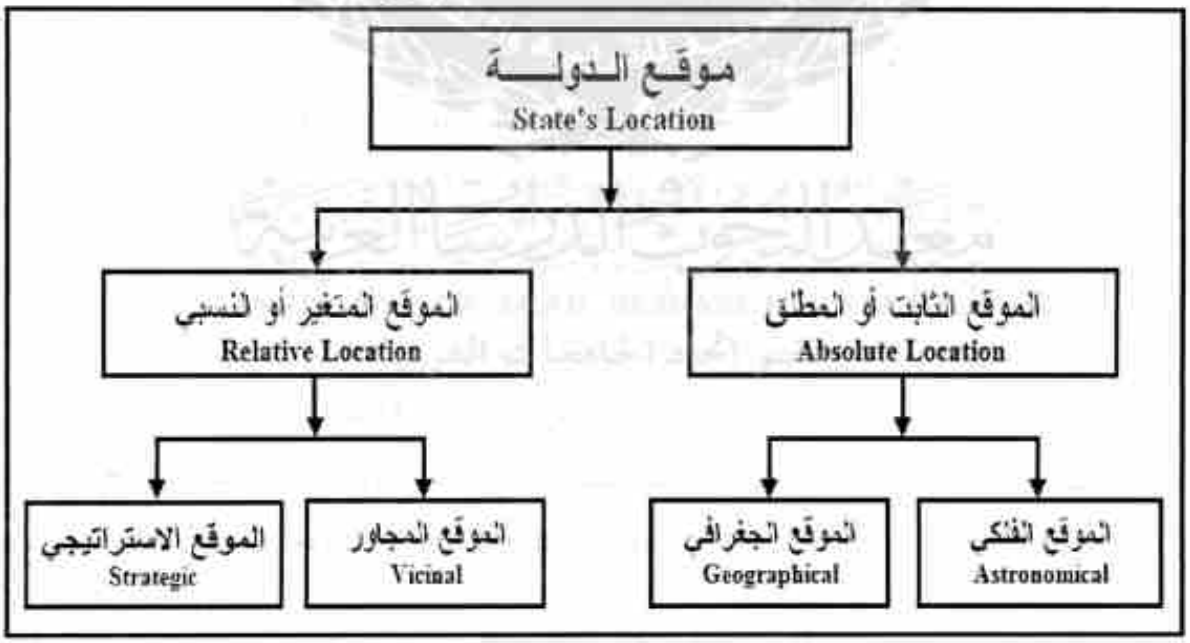

وبناءً على ما سبق يتبين أن الموقع المجاور Vicinal Location - أو ما يُعرف أيضًا بموقع المتاخمة Adjacent Location - يمثل أحد عناصر المستوى المتغير لموقع الدولة، وهو يشير إلى موقع الدولة بالنسبة للدول المجاورة أو المتاخِمة بشكل مباشر أو غير مباشر Immediate or/and Unmediated Neighboring States. فالدول المجاورة للدولة بشكل مباشر، تشير إلى الدول التي تحيط بالدولة وتلتصق مع إقليمها Territory عبر الحدود السياسية البرية المشتركة فيما بينهما، أما الدول المجاورة للدولة بشكل غير مباشر فتشير إلى الدول التي تحيط بالدولة وتلتصق مع إقليمها Territory عبر الحدود السياسية البحرية المشتركة فيما بينهما (Dikshit, 1982, 32, Adapted).

ويتميز الموقع المجاور بطبيعة خاصة؛ لأنه يتضمن دولًا ذات أقاليم متجاورة Adjacent Territories مع بعضها البعض، تجاورًا يؤدي حتمًا إلى تشابك المصالح الخاصة لكل منها وتداخلها، وهذا التشابك والتداخل يخلق أعباءً على الدول الصغيرة من الدول الكبيرة. وفي هذا الصدد يقول Dikshit (1982, 32): «إنه عندما تتجاور دولًا متعادلة في القوة، فهذا يجعل إمكانية الضغط على الحدود الدولية إمكانية محدودة (قليلة)، وتكون علاقة حُسن الجوار Amicable Neighborly Relationship هي السائدة بين هذه الدول، ويقل معها الإنفاق على الشؤون الدفاعية، وتوجه الموارد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى النقيض من ذلك، عندما تتفاوت الدول المتجاورة في حجمها، فالجوار في تلك الحالة يعني هيمنة Domination الدول الكبيرة على الدول الصغيرة بما يخدم مصالح الأولى». وعليه يمكن وصف الموقع المجاور للدول الكبيرة بالنسبة للدول الصغيرة بأنه موقع آمن Secure Location، كما أنه - على الجانب الآخر - يمكن وصف الموقع المجاور للدول الصغيرة بالنسبة للدول الكبيرة بأنه موقع غير آمن Insecure Location يحمل الكثير من التحديات والضغوط (Collins, 1998, 14-Adapted).

وفي هذا السياق أقر توفيق (٢٠١١، ١٣٢) أن الموقع المجاور للدولة الصغيرة المساحة يتسم عادة بشدة الحساسية؛ لأن هذا الموقع يرتبط ارتباطًا مباشرًا بسيادة الدولة State Sovereignty على مجالها الإقليمي من ناحية، وباحتياجاتها اللازمة لحماية هذا المجال وتأمين مصالحها من ناحية أخرى. لذلك تسعى الدول التي تشعر بضعف قدراتها المكانية مقارنة بجيرانها إلى التخفيف من أعباء الموقع المجاور أو ضغوطه من خلال الحفاظ على علاقات ودية مع جيرانها الأقوياء. وعليه فإن الأعباء أو الضغوط الجيوبوليتيكية التي تنتج عن الموقع المجاور لأي من الدول، إنما تنبع في الأساس من ارتباطها الوثيق بالأمن الإقليمي و/أو القومي للدولة Territorial and/or National Security of the State .

واستنادًا على ما تقدم يتبين أن الموقع المجاور للدولة يمثل عاملًا مهمًا ورئيسًا في رسم وصياغة ملامح الأعباء الجيوبوليتيكية المفروضة على الدولة من جانب الدول المجاورة لها بشكل مباشر و/أو غير مباشر، وبالتالي على سلوكها مع هذه الدول. لذا ينبغي على النخبة صانعة القرار في الدولة إدراك الأوضاع الجيوبوليتيكية Geopolitical Conditions المتعلقة بشأن الموقع المجاور لدولتهم، من حيث التحديات التي يفرضها والإمكانات التي يوفرها.

وبقراءة خريطة الموقع المجاور لدولة الكويت (شكل ٢)، يتبين أنها محاطة من قبل ثلاث دول، دولتان تلتصقان بها بجوار مباشر عبر حدودهما البرية، وهما العراق والسعودية، والثالثة تجاورها بشكل غير مباشر عبر الحدود البحرية، وهي إيران. ويلاحظ أن كل دولة من هذه الدول الثلاث تفوق دولة الكويت حجمًا ومساحة، وهذا يفرض عليها أعباء جيوبوليتيكية في إطار موقعها المجاور. وتتصدى هذه الدراسة لرصد هذه الأعباء والوقوف عليها وعلى أثرها على السلوك الكويتي مع دول الجوار.

شكل رقم (٢)

الكويت بين جيرانها

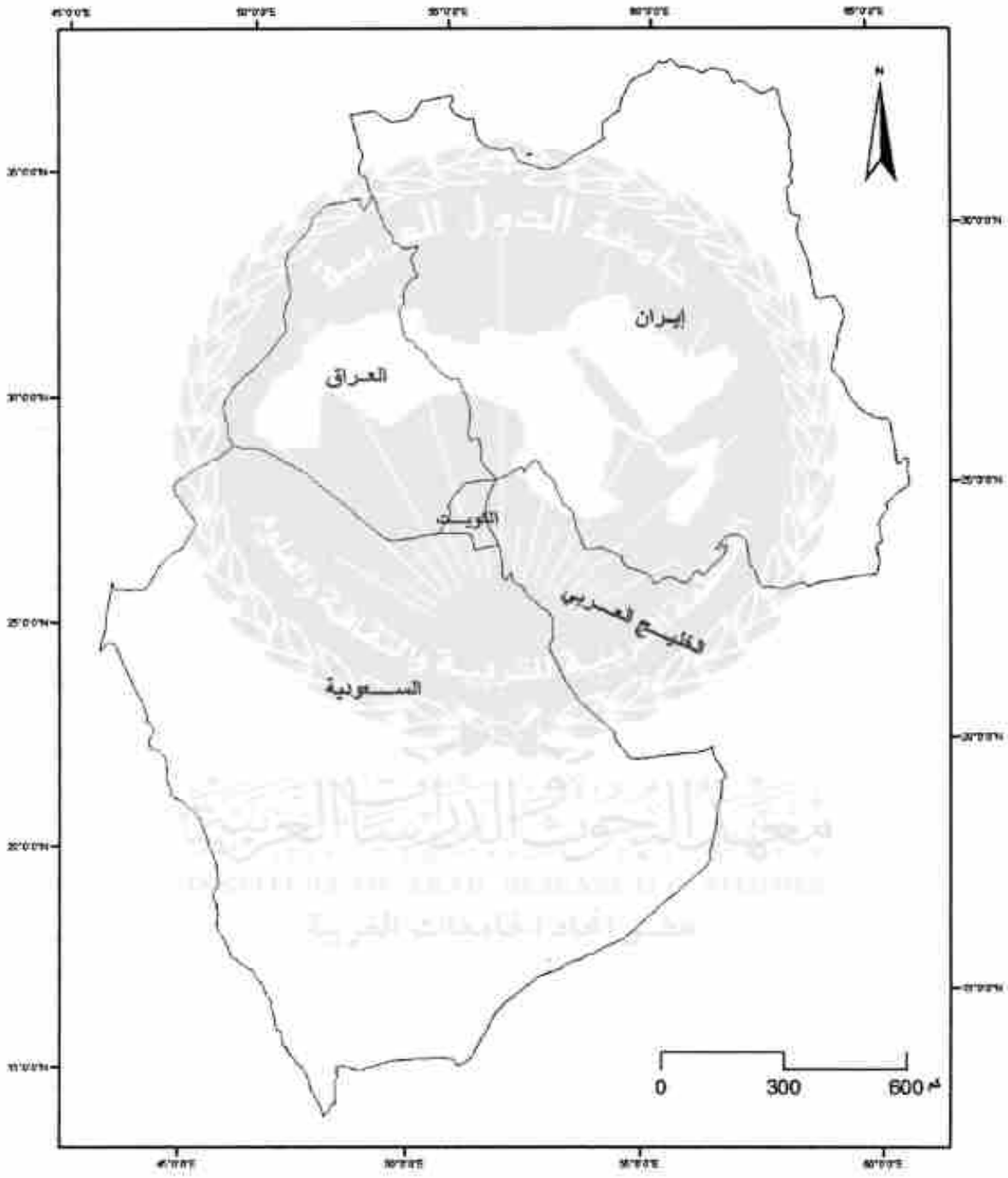

ويُقصد بالأعباء الجيوبوليتيكية Geopolitical Burdens للدولة التهديدات والضغوط والتحديات الكامنة، التي تفرضها البيئة الجغرافية للدولة بخصائصها الطبيعية والبشرية، والتي تحدد علاقات الدولة في محيطها الإقليمي والدولي. وفيما يخص الموقع المجاور للدولة يمكن قياس الأعباء الجيوبوليتيكية ورصدها عبر بُعدين (مستويين) وفقًا للمعطيات الجيوسياسية لموقع الدولة المجاور وهما: أعباء الكتلة المكانية وأعباء الكتلة الاستراتيجية.

ويمكن الوقوف على بُعدي الأعباء الجيوبوليتيكية للموقع المجاور للدولة من خلال عدد من المؤشرات، هي عبارة عن نسب توضح مدى الضغوط والتهديدات الكامنة في البيئة الجغرافية للدولة، والتي يمكن أن تتعرض لها من جراء خصائص ذلك الموقع، وهذه المؤشرات عبارة عن مقاييس نظرية تعرض للضغوط والهموم الجيوبوليتيكية الدَّفينة التي تتعرض لها الدولة بوجود تهديدات محتملة من الدول المجاورة لها ضد سيادتها وكيانها الإقليمي (أبو عيانة، ١٩٨٥، ٥٠، بتصرف). وعليه يمكن القول: إن الأعباء الجيوبوليتيكية للموقع المجاور للدولة تتناول دراسة معطيات هذا الموقع وما توفره من إمكانات القوة Power Potentials المتيسرة للدولة مقارنة بجيرانها (Dikshit, 1982, 32, Adapted).

فروض الدراسة:

نظرًا لأن الإشكالية البحثية التي تسعى هذه الدراسة إلى التصدي لها تتحدد في السؤال التالي: «**ما أبرز ملامح العلاقة بين معطيات الموقع المجاور لدولة الكويت والأعباء الجيوبوليتيكية التي يفرضها هذا الموقع على هذه الدولة؟**» فإن الفروض التي سيُبنى عليها التحليل في تلك الدراسة، يمكن صياغتها على الشكل (النحو) التالي:

- تحمل مكونات الكتلة المكانية لدولة الكويت مقارنة بدول جوارها ضغوطًا وتحديات جثامًا، تشكل الوجدان الكويتي نحو منطقة دولته.

- لا تقدم عناصر الكتلة الاستراتيجية لدولة الكويت مقارنة بجيرانها أية إمكاناتٍ يمكن للكيان الكويتي استغلالها في إدارة علاقاته مع دول الجوار.

- استمر السلوك الكويتي في تعامله مع دول الجوار على منوال واحد دون تغيير منذ الاستقلال وحتى الآن.

أهداف الدراسة:

اعتمادًا على أن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم عرض يتناول تحليل الأعباء الجيوبوليتيكية التي يخلقها الموقع المجاور لدولة الكويت، فإن أهدافها تتركز في الآتي:

- رصد الدور الذي تلعبه مساحة الدولة الكويتية وحدودها في صياغة الضغوط الجيوبوليتيكية عليها في إطار جوارها.

- الوقوف على أثر الحجم السكاني والوعاء الدفاعي للكيان الكويتي في رسم التحديات الجيوبوليتيكية عليه مقارنة بجيرانه.

- فحص البنية التركيبية للقوات العسكرية الكويتية وعتادها، وأثر ذلك في تشكيل التهديدات الجيوبوليتيكية على الكويت من جيرانها.

- تتبع التطورات في السلوك الخارجي للكيان الكويتي ورصدها في إطار معطيات الكتلة المكانية والاستراتيجية وأعبائهما في نطاق الجوار.

منهجية الدراسة:

يقوم البناء المنهجي لهذه الدراسة على تطبيق مقتربين من المقتربات الفكرية المستخدمة في ميدان الجغرافيا السياسية وهما:

١- **المقترب النظمي Systemic Approach**، أو ما يعرف جغرافيًا بـ«تحليل النظم المكانية» Spatial System Analysis (Cohen & Rosenthal, 1971, 5-31-Adapted)، وينطوي هذا المدخل على تحليل الخصائص المكانية Spatial Attributes للظاهرة المبحوثة. ومصطلح «المكانية» هنا يشير إلى الأنماط التوزيعية للظاهرة والعلاقات بين مكوناتها في إطار أنماطها التوزيعية، فضلًا عن علاقاتها مع الظاهرات ذات الصلة، وذلك في إطار فكرة المجال Space بمعناه كوسط لا حدود له.

وهذا يتطلب تحديد عناصر الظاهرة المبحوثة ومكوناتها، والوقوف على الاختلاف والتشابه بينها، فضلًا عن رصد العلاقات التفاعلية القائمة بين تلك العناصر ونتائج تلك التفاعلات. ومن خلال هذا المقترب تنظر هذه الدراسة إلى الموقع المجاور لدولة الكويت كنظام مكاني، تتم دراسة خصائصه بما توفره من إمكانات وتفرضه من تهديدات.

٢- **المقترب الجيوتاريخي Geohistorical Approach**[1]، ويعتمد هذا المقترب على دراسة الماضي كنقطة انطلاق لتحليل الخصائص الجارية في الحاضر للظاهرة قيد البحث وفَهْمها. ومن خلال هذا المقترب الفكري ترصد الدراسة تطور السلوك الكويتي في مجابهة أعباء الموقع المجاور، وذلك على اعتبار أن خصائص الموقع المجاور للكويت تعد من عناصر التحكم الرئيسة في تحديد اتجاهات ذلك السلوك. وبذلك يكون الموقع المجاور للدولة هو المتغير المستقل، في حين يمثل كل من الأعباء الناتجة عن هذا الموقع وسلوك الدولة المتغيرَ التابعَ.

وفي إطار هذين المقتربين تُستَخدَم بعض الأدوات لجمع البيانات مثل: الملاحظة للأحداث والظروف التي تعيشها دولة الكويت ومنطقة الخليج العربي، شبكة المعلومات الدولية في توفير البيانات الإحصائية المطلوبة. بجانب ما سبق تستخدم الدراسة بعضًا من الأساليب الكمية والنوعية في معالجة البيانات وتحليلها.

وتتمثل عناصر الدراسة في الآتي:

١- أعباء الكتلة المكانية للموقع المجاور.

٢- أعباء الكتلة الاستراتيجية للموقع المجاور.

٣- كرونولوجيا السلوك الكويتي في مظلة أعباء الجوار.

أولاً- أعباء الكتلة المكانية للموقع المجاور:

يشير مصطلح «الكتلة المكانية» Spatial Mass إلى المعطيات التي تمنحها الجغرافيا للدولة، وتتحدد أبعادها في الإقليم Territory والسكان Population (محمد، ١٩٩٥، ١١٨- بتصرف). ويمكن حصر الخصائص والمعطيات التي تمثل المحاور الأساسية لتحليل الكتلة المكانية لموقع الدولة المجاور، في الآتي: المجال البري وطول الحدود البرية، والمجال البحري وطول الحدود البحرية وعدد دول الجوار والسكان وما توفره من وعاء دفاعي.

ولدراسة أعباء الكتلة المكانية للموقع المجاور لدولة الكويت استنادًا إلى معطيات الإقليم والسكان والعلاقة بينهما، يمكن الاستفادة من البيانات الواردة في (الجدول ١) التالي:

جدول رقم (١) معطيات الكتلة المكانية للموقع المجاور للكويت مقارنة بدول الجوار عام ٢٠١٣م

الدولة	المجال البري كم٢ (١)	المجال البحري كم٢ (٢)	الحدود البرية كم (٣)	الحدود البحرية كم (٤)	دول الجوار (٥)	السكان (مليون نسمة) (٦)	الوعاء الدفاعي (٧) (مليون نسمة)	م ب (٨)	م أ ح (٩)	م ث ج (١٠)	م د ح د (١١) (نسمة/كم)	ع د (١٢) كم
الكويت	١٧٨٢٠	١٢٠٠٠	٤٦٢	٤٩٩	٣	*٢.٦٩٥.٣١٦	٠.٢٧٦٩١٠	٠.٦٧٣٤	٩٧.٢	٦٦.٧	٢٨٨.١	٧٥
العراق	٤٣٧٠٧٢	٧٠٠	٣٦٣١	٥٨	٦	٣١.٨٥٨٤٨١	٦.٥١٩١٨٥	٠.٠٠١٦	٧٣.٥	٨٣	١٧٦٧.٢	٣٧٣
السعودية	١٩٦٠٥٨٢	١٨٦٢٠٠	٤٤٣١	٢٦٤٠	٧	*٢٦.٩٣٩٥٨٣	٧.٣٦٥٦٢٤	٠.٠٩٥٠	٩٢.٩	٨٥.٧	١٠٤١.٧	٧٩٠
إيران	١٦٣٦٠٠٠	١٥٥٧٠٠	٥٤٤٠	٣١٨٠	٨	٧٩.٨٥٣٩٠٠	٢٠.١٤٩٢٢٢	٠.٠٩٥٢	٧٣.٤	٨٧.٥	٢٣٣٧.٥	٧٢١

Source: (1), (3), (4), (5), (6), (7) (CIA, 2013).

(٢) مصيلحي، ١٩٩٢، ٢١.

(٨) م ب= م ح س + م ب س حيث م ب = مؤشر البحرية، م ح س = المجال البحري لكل كم من الساحل، م ب س= المجال البحري لكل كم من الساحل (توفيق، ٢٠١١، ١١٩).

(٩) م أ ح= (١- ن ل/ م) ×١٠٠ حيث م أ ح= معامل احتكاك الحدود، ن = عدد سكان الدولة بالمليون نسمة، م= مساحة المجال البري والبحري للدولة كم٢، ل= طول الحدود البرية والبحرية كم. ويلاحظ أنه كلما زادت قيمة المعامل، زادت احتمالات احتكاك الحدود البرية بين الدولة ودول الجوار البري له.

يفترض المعامل أن احتمالات الاحتكاك للحدود القائمة بين الدولة ودول الجوار البري والبحري لها تساوي ١٠٠٪ ويعبر عنها في المعادلة بالرقم ١، ويفترض أيضًا أن حاصل ضرب الحدود (البرية والبحرية) في عدد السكان ثم قسمته على المجال البري والبحري للدولة، هو الذي يحدد نظر الدول المجاورة إلى قدرات الدولة في الدفاع عن حدودها وهو الذي يحفزها على الاحتكاك أو عدم الاحتكاك، وعند طرح هذا الناتج من الرقم ١ ثم ضرب الناتج في ١٠٠، ينتج قيمة تعبر عن معامل احتكاك الحدود المحتمل. فكرة معامل احتكاك الحدود مستوحاة من (مودي ، ب ت، ٩١-٩٢ ؛ النيب، ١٩٩٠، ٥٢٤-٥٢٥).

(١٠) م ث ج= (١ –١/ ن) × ١٠٠ حيث م ث ج= مؤشر ثقل الجوار، ن = عدد دول الجوار. ويلاحظ أنه كلما زادت قيمة المعامل، زادت ضغوط الجوار الملقاة على الدولة والعكس. ووفقًا لنتائج هذا المؤشر تنقسم أعباء ثقل الجوار إلى ٥ مستويات هي: أعباء منعدمة وتكون قيمة المؤشر صفرًا، أعباء خفيفة وتكون قيمة المؤشر ٥٠، أعباء متوسطة وتكون قيمة المؤشر ٦٦.٧، أعباء ثقيلة وتكون قيمة المؤشر ٧٥، أعباء ثقيلة جدًا وتكون قيمة المؤشر أكبر من ٧٥.

(١١) م د ح د= و/ ل حيث م د ح د= مؤشر دفاع الحدود النظري، و = الوعاء الدفاعي وهو عبارة عن قوة السكان العسكرية، ويشير إلى عدد الذكور الصالحين للتجنيد في الفئة العمرية (١٥-٤٩) (عبد السلام، ٢٠٠٧، ٩١)، ل= طول الحدود البرية والبحرية.

(١٢) ع د = العمق الدفاعي وهو نصف قطر الدولة في شكلها الدائري (مصيلحي، ١٩٩٢، ٢٦).

(*) يتضمن سكان الكويت على ١.٢٩١.٣٥٤ نسمة غير كويتيين. (•) يتضمن سكان السعودية على ٥.٥٧٦.٠٧٦ نسمة غير سعوديين.

ملحوظة: تم التعامل في هذه الدراسة مع عدد السكان الوطنيين وليس إجمالي السكان؛ لأن السكان الوطنيين هم الذين يحملون الولاء للدولة ويتحملون مسؤولية إدارة إقليمها والدفاع عنه.

١- يبلغ عدد دول الجوار لدولة الكويت ثلاث دول، تشكل مثلثًا يحيط بمنطقة الدولة الكويتية، وكل دولة من هذه الدول الثلاث يقابلها في المتوسط حوالي ٩,٩٤ ألف كم٢ من مساحة إقليم دولة الكويت[٢]، وهذا يُشير إلى أن كل دولة من هذه الدول الثلاث المتاخمة للكيان الكويتي يقابلها نحو ٣٣,٣٪ من مساحة إقليم هذا الكيان. ونظرًا لأن القاعدة الأساسية في حقل الجغرافيا السياسية تقول - و/أو تفترض أنه - : كلما زاد عدد الدول المجاورة لدولة ما، زادت الأعباء الملقاة على عاتق هذه الدولة، وذلك نتيجة لتحملها مسؤولية إدارة شؤون الجوار Vicinal Affairs مع تلك الدول المجاورة لها، والتي تُعرف جغرافيًا بالعلاقات الإقليمية Territorial Relations وفقًا لتعبير R. Hartshorne (1950, 119).

وفي هذا الإطار يتبين أن دولة الكويت من الناحية النظرية ووفقًا لمؤشر ثقل الجوار (م ث ج)، الذي بلغت قيمته في حالتها نحو ٦٦,٧٪، تندرج ضمن دول المستوى الثالث لثقل الجوار The Vicinity Heaviness، وهذا يعني أنها تقع نظريًا في فئة الدول التي تتحمل أعباء متوسطة فيما يخص إدارة علاقاتها مع الدول المجاورة لها، وذلك نتيجة لقلة عدد الدول التي تشترك معها في الحدود، البرية والبحرية، نسبيًا، ومن ثم قلة الخصوم المحتملين Potential Adversaries وفقًا لتعبير J. Agnew (1998, 104).

وعليه يمكن القول: إن النتائج التي سجلها مؤشر ثقل الجوار تشير إلى أن دولة الكويت تتمتع بأفضلية نظرية من حيث أعباء الجوار Burdens of the Vicinity ، مقارنة بالدول المجاورة لها، فقد سجل هذا المؤشر قيمًا بلغت ٨٣ و٨٥,٧ و٨٧,٥ لكل من العراق والسعودية وإيران على التوالي (شكل ٣)، مما يدل على أن هذه الدول تندرج ضمن فئة الدول التي تتحمل أعباء جوار ثقيلة جدًا.

شكل رقم (٣)

مؤشر ثقل الجوار للكويت مقارنة بجيرانها

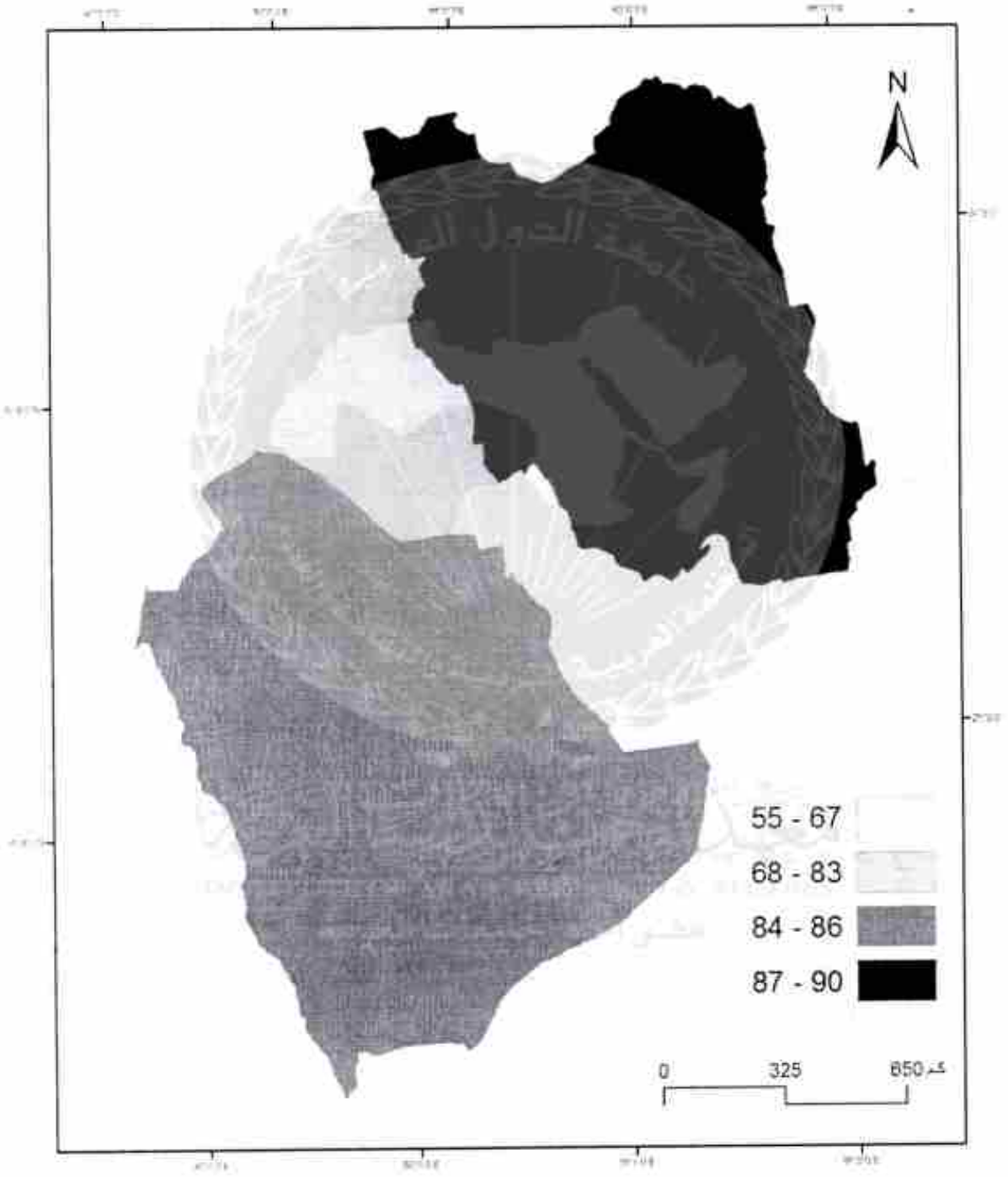

٢- ومن الناحية الواقعية (البراجماتية) يتبين أن دولة صغيرة المساحة جدًّا Very Small States - حسب تعبير N. Pounds في التقسيم المساحي للدول[٣] - كدولة الكويت، لها هذا العدد من دول الجوار التي تفوق كل منها دولة الكويت في معطيات الكتلة المكانية، لا بد أن تتحمل هذه الدولة الصغيرة جدًّا في المساحة أعباء جسيمة في الحفاظ على أمنها وبقائها على صفحة الخريطة السياسية للعالم، وكذلك في إدارة شؤونها مع الدول المجاورة لها. وذلك يمثل نتيجة طبيعية لطول امتداد حدودها الدولية[٤] مقارنة بمساحة إقليمها، ويُستدل على ذلك بحساب النسبة الحدودية للمساحة (ن ح م)[٥] التي بلغت في حالة دولة الكويت حوالي ٣٢٢,٢٪، أما في حالة الدول المجاورة لدولة الكويت فقد سجلت هذه النسبة القيم التالية: حوالي ٨٤,٣٪ في العراق، ونحو ٢٣,٩٪ في السعودية، وما يزيد عن ٤٨,١٪ في إيران (شكل ٤). وهذه القيم تعني أن كل واحد كم من الحدود الدولية لمنطقة الدولة الكويتية، يقابله في المتوسط أكثر من ٣١كم٢ من مساحة الدولة الكويتية، في حين أنه عند حساب متوسط نصيب كل واحد كم من الحدود الدولية بالنسبة للمساحة في الدول المجاورة لدولة الكويت، يتبين أنه قد بلغ ١١٨,٧كم٢ في حالة العراق، و٣٠٣,٦كم٢ في حالة السعودية، و٢٠٧,٩كم٢ في حالة إيران.

وهذا يشير بشكل واضح وصريح إلى الطول الكبير جدًا للحدود الدولية لمنطقة الدولة الكويتية بالنسبة لمساحة إقليمها، وبالتالي يُحمل هذه الدولة أعباء كبيرة جدًّا في سبيل حماية حدودها مع جيرانها وإدارتها. وكما هو متفق عليه في ميدان الجغرافيا السياسية، وفقًا لما أقره A. E. Moodie (1949)، فإن طول الحدود الدولية بالنسبة لمساحة إقليم الدولة يعمل كمحفز للاحتكاك ومحرض على النزاع بين الدولة وجيرانها. ويستدل على ذلك كميًّا بحساب ما يُعرف بـ«معامل احتكاك الحدود» (م أ ح) Coefficient of the Border Friction، الذي سجلت نتائجه في حالة

دولة الكويت في عام ٢٠١٣م قيمة بلغت أكثر من ٩٧٪ (شكل ٥)، وهي قيمة مرتفعة للغاية لهذا المعامل، تدل على الاحتمالات الكبيرة لقيام نزاعات وعلاقات متوترة بين دولة الكويت وجاراتها الثلاث بسبب الحدود المشتركة فيما بينها وبينهم. وهذا يؤكد على ثقل الجوار وأعبائه وهمومه الملقاة على عاتق الكيان الكويتي في الشؤون المرتبطة بإدارة حدوده مع جيرانه وحمايتها، وفقًا لما تفرضه عليه معطيات الكتلة المكانية للموقع المجاور فيما يخص الحدود والمساحة.

شكل رقم (٤)

النسبة الحدودية للكويت مقارنة بجيرانها

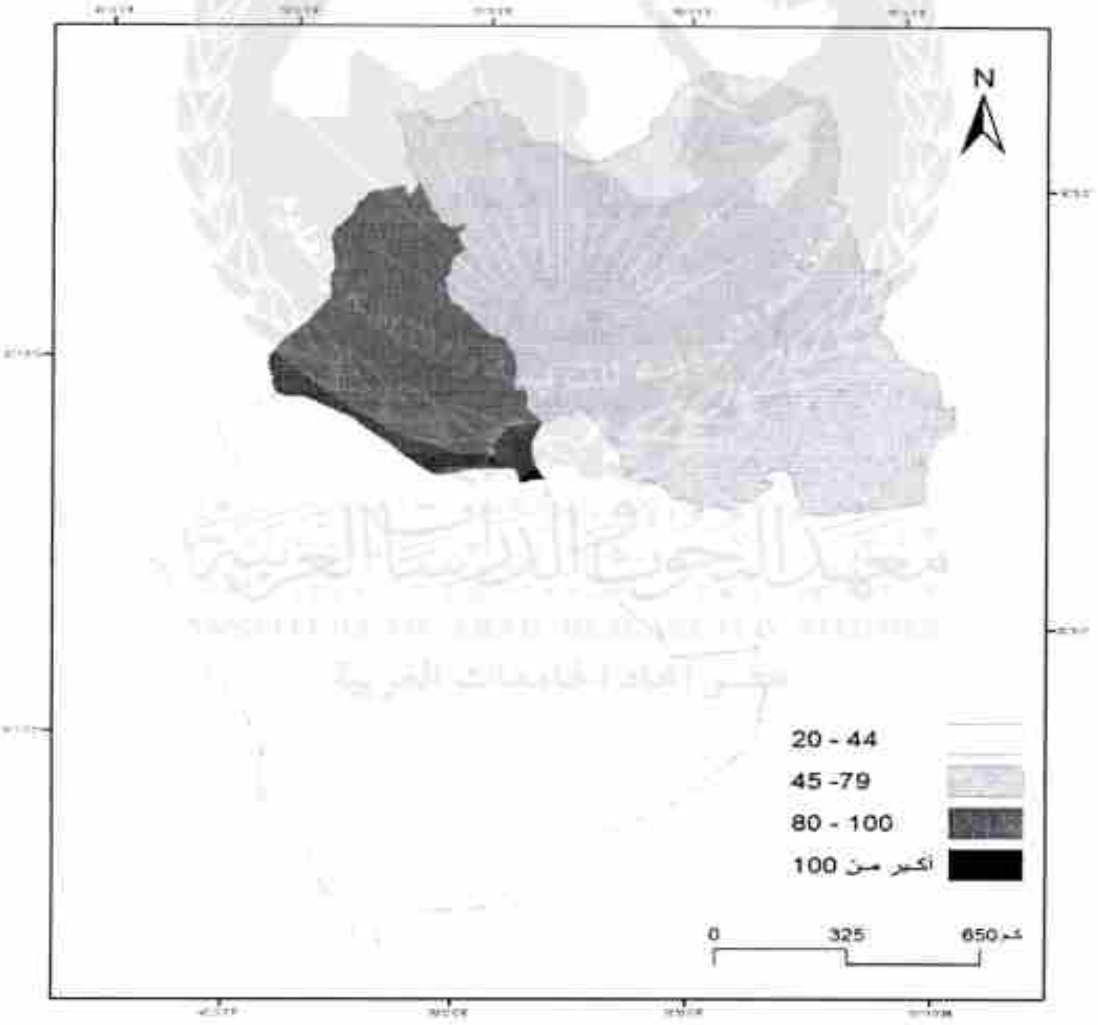

شكل رقم (٥)

معامل احتكاك الحدود للكويت وجيرانها في عام ٢٠١٣

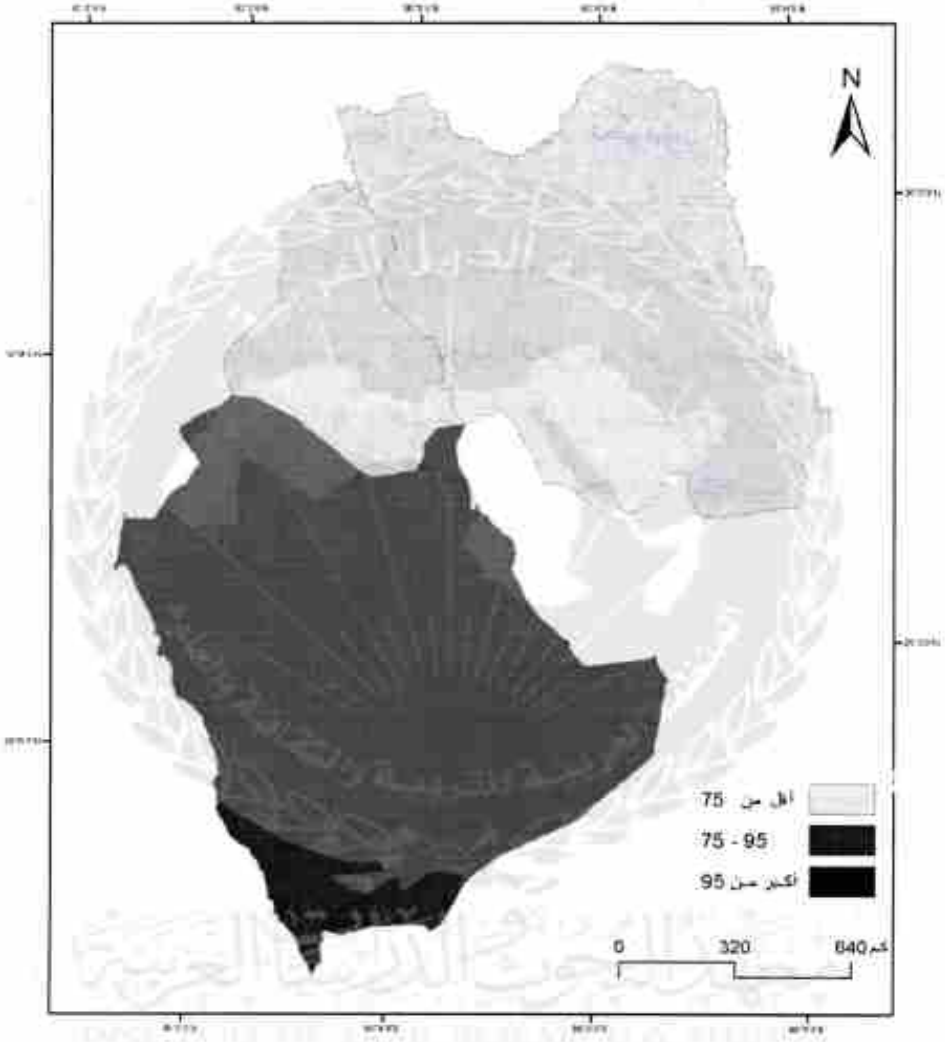

٣- يزيد من ثقل الأعباء الجيوبوليتيكية للكتلة المكانية لإقليم الدولة الكويتية، قلة الوعاء الدفاعي Defense Pot (DP) الذي يتوفر لمنطقة الدولة بالنسبة لطول حدودها الدولية، وبالتالي قلة عدد السكان المنوط بهم حماية حدودها الدولية والدفاع عنها. فقد سجل مؤشر دفاع الحدود النظري (م د ح ن) للدولة الكويتية في عام ٢٠١٣م قيمة تزيد عن ٢٨٨ نسمة/كم (شكل ٦)، وهذا

يشير إلى أن كل واحد كم من الحدود الدولية الكويتية يتحمل مسؤولية أمنه وحمايته والدفاع عنه أكثر من ٢٨٨ مواطنًا كويتيًا من الذكور ممن هم في الفئة العمرية (١٥-٤٩ سنة)، والصالحين للتجنيد والخدمة العسكرية والقادرين على حمل السلاح. وفي المقابل سجلت نتائج مؤشر دفاع الحدود النظري في عام ٢٠١٣م في الكيانات السياسية المجاورة للكيان الكويتي القيم التالية: أكثر من ١٧٦٧ نسمة/كم في دولة العراق، ونحو ١٠٤٢ نسمة/كم في المملكة العربية السعودية، وحوالي ٢٣٣٨ نسمة/كم في الجمهورية الإيرانية. وهذا يعني الآتي:

(أ) أن عدد السكان الذكور في دولة العراق، ممن يصلحون للتجنيد وهم قادرون على حمل السلاح لحماية الحدود الدولية لبلدهم، يُعادل تقريبًا أكثر من ستة أضعاف عدد السكان الذكور الذين يصلحون للتجنيد ليحموا الحدود الدولية في الكيان الكويتي، أي إنه من المفترض نظريًا، وفقًا لمعطيات الوعاء الدفاعي وطول الحدود الدولية لكل من الكويت والعراق، أنه يقف على طول الحدود الكويتية العراقية مقابل كل مواطن كويتي يحمي الحدود ستة مواطنين عراقيين يحمون الحدود.

(ب) وفي المملكة العربية السعودية يُقدر عدد السكان الذكور، الذين يصلحون للتجنيد وحمل السلاح للدفاع عن الدولة وحماية حدودها، نحو أربعة أضعاف عدد السكان الذكور الصالحين للتجنيد لغرض حماية الحدود ومنطقة الدولة في الكويت، وهذا يشير نظريًا إلى أنه على امتداد الحدود بين الكويت والسعودية، يقف أمام كل مواطن كويتي يحمي الحدود نحو أربعة مواطنين سعوديين يحمون الحدود.

(ج) وفي دولة إيران سجل عدد السكان الذكور، الذين يصلحون لحماية حدود دولتهم، أكثر من ثمانية أضعاف عدد السكان الذكور في دولة الكويت الذين يصلحون لحماية حدود دولتهم، أي إنه من الناحية النظرية يقف في

مواجهة كل مواطن كويتي على صفحة الحدود الكويتية الإيرانية لحماية الحدود ثمانية مواطنين إيرانيين يحمون الحدود.

شكل رقم (٦)

مؤشر دفاع الحدود النظري للكويت وجيرانها في عام ٢٠١٣

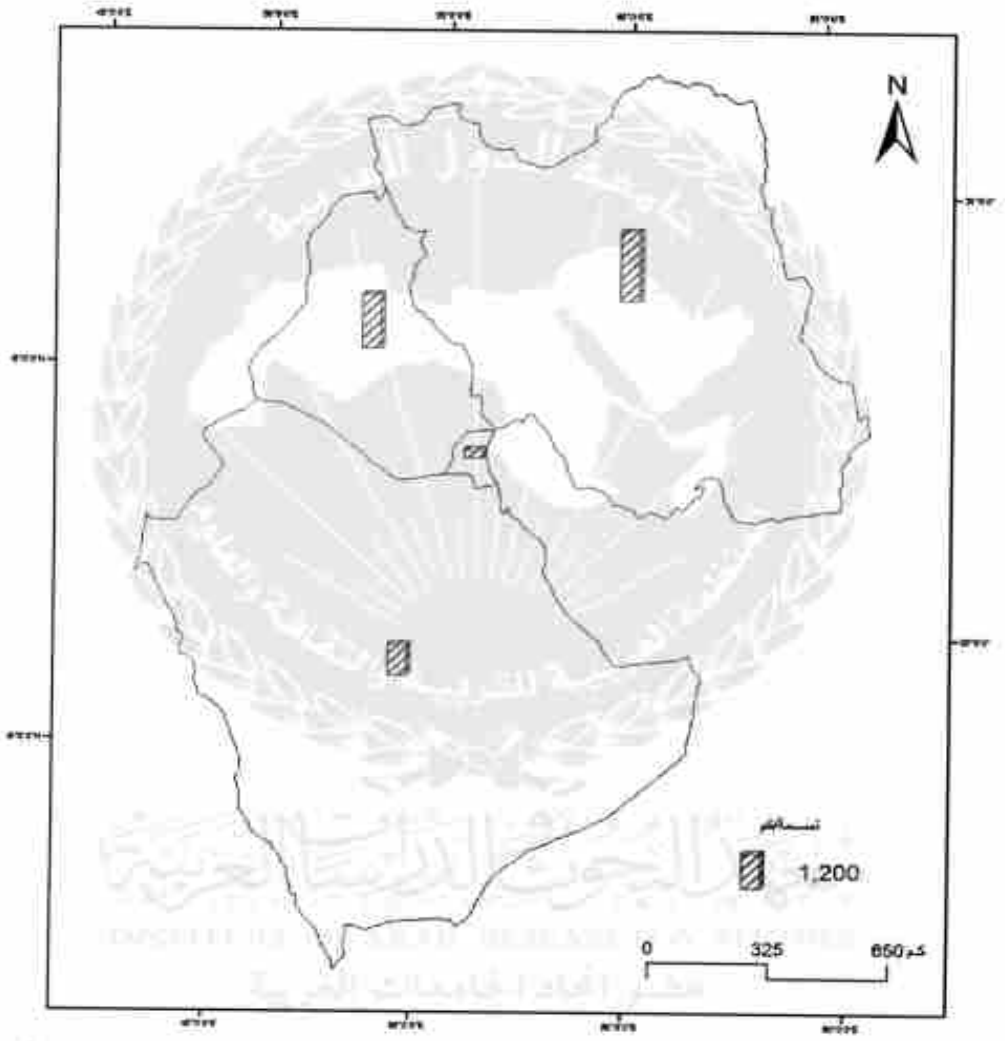

مما تقدم يمكن القول: إن طول الحدود المشتركة بين دولة الكويت وجيرانها قد ساهم في انخفاض قيمة مؤشر دفاع الحدود النظري (م د ح ن) في حالة دولة الكويت، مقارنة بالدول المجاورة لها، والتي تفوق كلها الكيان الكويتي في

مقدرات الكتلة المكانية فيما يخص العلاقة بين الحدود الدولية والوعاء الدفاعي (السكان الصالحون للتجنيد وحمل السلاح)، وعليه يمكن وصف الحدود الكويتية بأنها حدود غير آمنة Insecure Borders وفقًا لتعبير Collins (1998, 18).

٤- يُصنف الكيان الكويتي بأنه من الدول وحيدة الجبهة البحرية Mono-seafront State ؛ ذلك لأن الواقع الجغرافي يشير إلى أن هذا الكيان السياسي يطل على بحر واحد فقط، هو الخليج العربي، وهو الذي يوفر لهذا الكيان إمكانية الاتصال بالبحار المفتوحة. ويقدر الطول الإجمالي لساحل دولة الكويت على امتداد هذه الجبهة البحرية الوحيدة له بنحو ٤٩٩كم، وعند نسب طول هذا الساحل إلى مساحة المجال البري للدولة (طول الساحل: مساحة المجال البري)، يتضح أن نسبة طول الساحل إلى مساحة المجال البري للدولة تبلغ حوالي (١: ٣٥,٧)، وهذا يعني أن كل واحد كم من الساحل يخدم ما يقدر بنحو ٣٥,٧كم٢ من مساحة المجال البري للدولة. وفي المقابل تبلغ تلك النسبة في الدول المجاورة للكيان الكويتي ما يلي: في دولة العراق (١: ٧٥٣٥,٧)، وفي السعودية (١: ٧٤٢,٦)، وفي إيران (١: ٥١٤,٥).

وعليه يتضح أن دولة الكويت تتمتع بخط ساحل كبير جدًا بالنسبة لمجالها البري مقارنة بدول الجوار، وهو ما يجعل الغالبية العظمي من أنحاء منطقة الدولة تتمتع بميزة القرب من البحر، وهذا أمر ليس بالغريب على دولة لها مثل هذه الجبهة البحرية الكبيرة بالنسبة لمساحة مجالها البري.

إضافة لما سبق توفر الجبهة البحرية التي تمتلكها دولة الكويت مجالًا بحريًا بلغت مساحته في حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة [٦] نحو ١٢٠٠٠كم٢، تقريبًا، أكثر من ثلثي مساحة المجال البري للدولة (٦٧,٣٪ من مساحة المجال البري)، وعند قياس طول الساحل الكويتي بالنسبة لمساحة هذا المجال البحري (طول الساحل: مساحة المجال البحري)، يتبين أن نسبة طول الشاطئ إلى مساحة

المجال البحري تبلغ حوالي (١: ٢٤,١)، أي إن كل واحد كم من الساحل الكويتي يقابله نحو ٢٤,١كم٢ من المجال البحري لمنطقة الدولة الكويتية. وبحساب هذه النسبة للدول المجاورة للكويت يتضح أنها قد بلغت (١: ١٢,١) في العراق، و(١: ٧٠,٥) في السعودية، و(١: ٤٩) في إيران، وبذلك يتضح أن المجال البحري الكويتي مجال كبير جدًا بالنسبة لطول ساحلها.

وبمقارنة المجال البحري لدولة الكويت بالمجال البري لها (مساحة المجال البحري: مساحة المجال البري)، يتضح أنه لا يوجد تفاوت كبير بين مساحة كلا المجالين، حيث تبلغ نسبة الأول إلى الثاني حوالي (١: ١,٥)، أي إن كل واحد كم مربع من المجال البحري الكويتي يقابل ويخدم نحو ١,٥كم٢ من المجال البري الكويتي. وبحساب نسبة المجال البحري إلى المجال البري في دول الجوار الكويتي، يتبين أن تلك النسبة بلغت في العراق (١: ٦٢٤,٤)، وفي السعودية وإيران بلغت (١: ١٠,٥) لكل منهما، وهذا يشير إلى أن دولة الكويت تتمتع بأفضل النسب على الإطلاق في إطار العلاقة بين المجال البري والمجال البحري مقارنة بجيرانها، وبالتالي زيادة درجة المنفعة البحرية لها بسبب زيادة تداخل اليابس والماء في منطقة الدولة الكويتية. ويؤكد تلك السمة مؤشر البحرية (م ب) لدولة الكويت والذي بلغت قيمته نحو (٠,٦٧٣٤)، أي ضعف مؤشر البحرية للعراق بنحو ٤٥٠ مرة، وضعف مؤشر البحرية لكل من السعودية وإيران بأكثر من ٧ مرات. ويعني ذلك أن الكويت تتمتع بمزايا بحرية أفضل بكثير من دول الجوار.

ولكن على الجانب الآخر بقدر ما قدمت مقدرات الكتلة المكانية للكويت مزايا فيما يخص العلاقة بين المجال البري والمجال البحري للدولة مقارنة بدول الجوار، إلا أنها قد خلقت في هذا الإطار الكثير من الأعباء عليها، حيث جعلت الدولة الكويتية تعاني من أطماع بعض الدول المجاورة في مجالها البحري وخاصة دولتي العراق وإيران. فالعراق دولة ذات مجال بحري محدود وساحل قصير،

وتسعى دائمًا لتوسيع جبهتها البحرية على حساب الكيان الكويتي، وقامت بمحاولات عملية كثيرة لتنفيذ ذلك الهدف المكاني، كان آخرها الغزو العراقي للكويت عام ١٩٩٠م. وإيران لديها مطامع في الجرف القارّي الكويتي وتسعى لاستغلال الثروات المتوفرة في هذا الجرف، وخير شاهد على ذلك إشكالية حقل غاز الدرة/أراش القابع في الجرف القاري الكويتي تحت مياه الخليج العربي (سعيد، ٢٠١٣). لذا تمثل المطامع المكانية Spatial Ambitions لكل من دولة العراق ودولة إيران في المجال الكويتي (البري والبحري) عبئًا جيوبوليتيكيًا على تلك الدولة الصغيرة جدًّا، خلقت لدى سكانها صورة ذهنية Mental Image ترتبط بالموقع المجاور تُعرف بـ «عقدة العراق وعقلية الحصار» (أسيري، ١٩٩٣، ٧٢).

٥- يزيد من أعباء الموقع المجاور لدولة الكويت في إطار الكتلة المكانية قلةُ العمق الدفاعي (ع د) المتوفر لإقليم الدولة Defense Depth of the State Territory (شكل ٧)، والذي بلغ نحو ٩٧,٤كم. وهو عمق دفاعي محدود وصغير جدًّا مقارنة بجيران الكويت، جعلها تنتمي للفئة الخامسة والأخيرة بين دول الشرق الأوسط وفقًا لتصنيف هذه الدول حسب العمق الدفاعي[٧] لكل منها. وبحساب العمق الدفاعي لدول الجوار الكويتي يتبين الآتي:

(أ) يبلغ العمق الدفاعي لدولة العراق (نحو ٣٧٣,٢كم)، أي ما يعادل أربعة أضعاف العمق الدفاعي للكويت، وهذا العمق يقع في فئة دول العمق الدفاعي المتوسط بين دول الشرق الأوسط.

(ب) يُقدر العمق الدفاعي للسعودية (نحو ٨٢٦,٥كم) بما يوازن ثمانية أضعاف ونصف الضعف للعمق الكويتي تقريبًا، وهي بذلك تندرج ضمن فئة العمق الدفاعي الكبير جدًّا بين دول الشرق الأوسط.

(ج) يُسجل العمق الدفاعي الإيراني مسافة (حوالي ٧٥٥,١كم) تكافئ نحو ثمانية أضعاف العمق الدفاعي للكيان الكويتي، وبذلك تنتمي إيران لفئة العمق الدفاعي الكبير جدًّا بين دول الشرق الأوسط.

شكل رقم (٧)

العمق الدفاعي للكويت وجيرانها

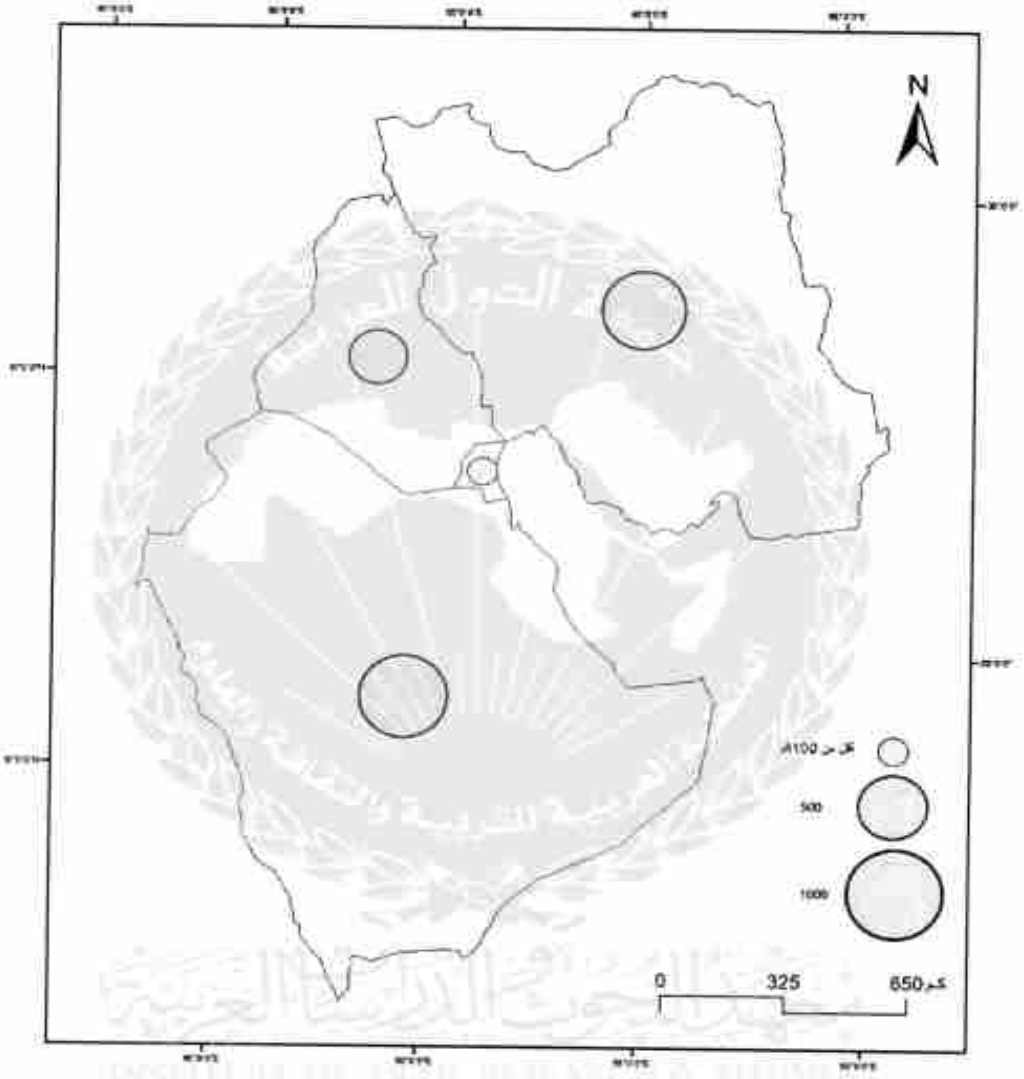

تشير البيانات السابقة إلى أنه لكي تصل القوات الكويتية للعمق العراقي تحتاج إلى أربعة أضعاف الوقت الذي تحتاجه القوات العراقية في الوصول للعمق الكويتي، كما أن القوات الكويتية إذا ما أرادت أن تصل للعمق السعودي أو الإيراني فإنها تحتاج إلى ثمانية أضعاف الوقت الذي تحتاجه القوات السعودية أو القوات الإيرانية للوصول للعمق الكويتي. وهذا يدل دلالة قاطعة على أن إقليم

دولة الكويت إقليم مكشوف Exposed Territory أمام جميع جيرانها الأقوياء، الذين يتمتعون بعمق دفاعي أكبر بكثير من العمق الدفاعي الكويتي، وهذا يخلق لدى الكويتيين شعورًا بانعدام الأمن المكاني Spatial Insecurity فيما يخص إقليم دولتهم. وقد بدت صحة هذا الشعور المرتبط بالانكشاف الإقليمي للكيان الكويتي واضحةً بشكل عملي وواقعي في أحداث الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠م، فقد وصلت القوات العراقية إلى العمق الكويتي واستولت على عاصمة الدولة في ساعات معدودة.

٦- ويضاعف من درجة الانكشاف الإقليمي Territorial Exposure للكيان الكويتي، وبالتالي من ثقل الأعباء الجيوبوليتيكية للموقع المجاور لهذا الكيان، أن معطيات الكتلة المكانية للكيان الكويتي قد جعلت كثافة الحدود الكويتية (شكل ٨) تبلغ ٣,٢كم/١٠٠كم٢، وهي تعادل أربعة أضعاف كثافة الحدود العراقية (٠,٨كم/١٠٠كم٢)، ونحو عشرة أضعاف كثافة الحدود السعودية (٠,٣٣كم/ ١٠٠كم٢)، وحوالي سبعة أضعاف كثافة الحدود الإيرانية (٠,٤٨كم/١٠٠كم٢)، وهذا يعني أن درجة انفتاح الحدود (د ن ح) [٨] Degree of the Border Openness للكيان الكويتي تقدر بنحو ١٩٩٪. واستنادًا إلى درجة انفتاح الحدود الكويتية وكثافتها وكثافات حدود جيرانها، يمكن القول: إن دولة الكويت تتحمل أعباءً جثامًا في حماية حدودها مع دول جوارها وإدارة هذه الحدود، ويتضح ذلك فيما يلي:

(أ) لكي تدير دولة الكويت حدودها مع دولة العراق وتحميها، فإنها تحتاج بذل جهود تقدر نظريًا بحوالي أربعة أضعاف الجهود التي تبذلها دولة العراق في حماية هذه الحدود وإدارتها.

(ب) وعلى طول الحدود الكويتية مع السعودية فإن دولة الكويت تحتاج نظريًا لغرض إدارة هذه الحدود وحمايتها، أن تبذل نحو عشرة أضعاف الجهود التي يبذلها الجانب السعودي في إدارة حدوده مع الكويت وحمايتها.

(ج) وفيما يخص إدارة الحدود الكويتية مع إيران وحمايتها، فإن الكويت تحتاج من الجهود ما يعادل نحو سبعة أضعاف الجهود المبذولة من جانب دولة إيران في حماية حدودها مع الكويت. وبهذا يمكن وصف الموقع المجاور للكويت بأنه موقع مخنوق Suffocating Location.

شكل رقم (٨)

كثافة الحدود للكويت وجيرانها

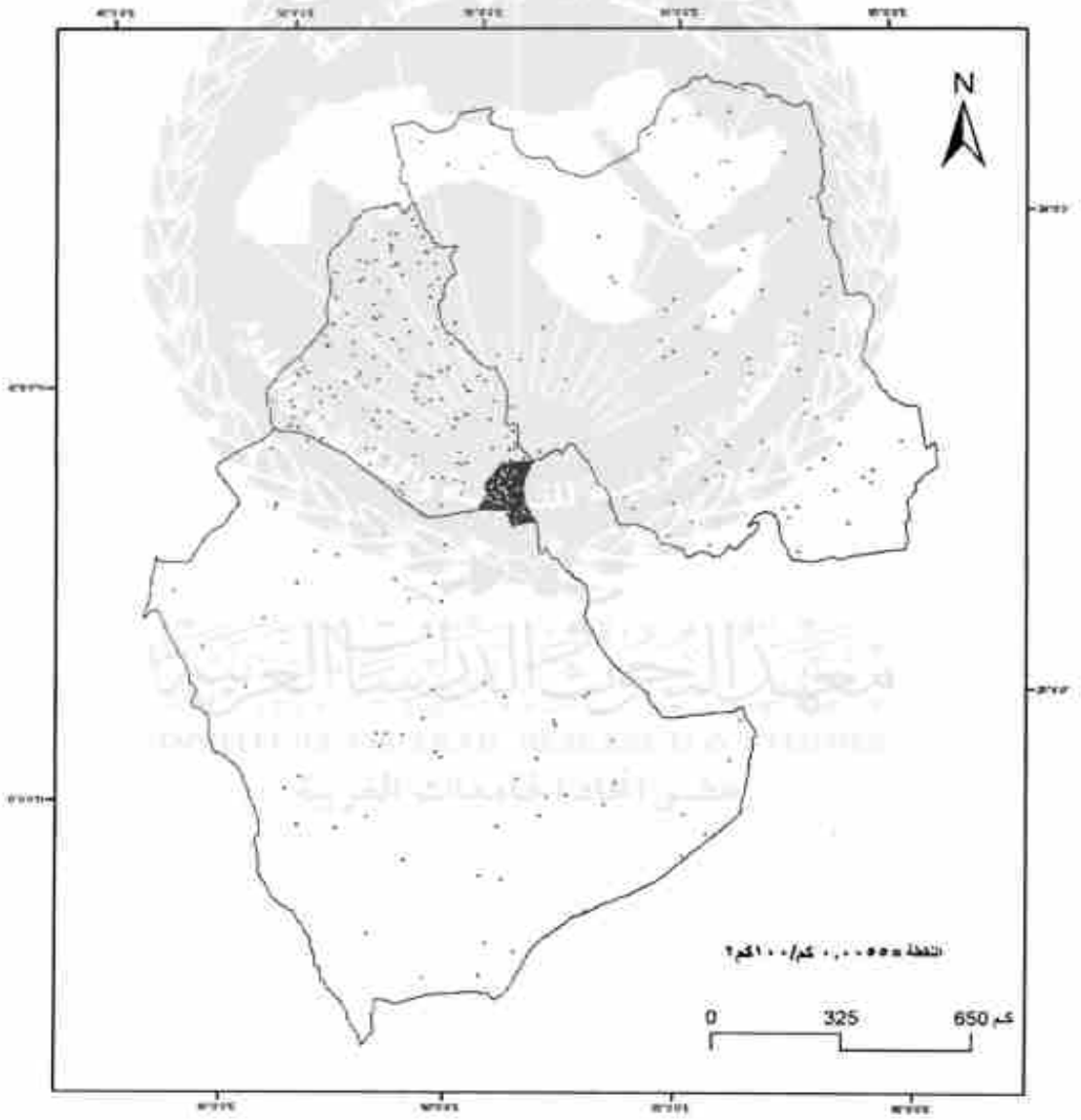

٧- وتشير معطيات الكتلة المكانية للكيان الكويتي إلى المزيد من الأعباء الجيوبوليتيكية للموقع المجاور لدولة الكويت، فقد جعلت هذه المعطيات طول الحدود الواقعية Real Length of the Borders (البرية والبحرية) للإقليم الكويتي يزيد عن طول الحدود النظرية أو المثالية Ideal Length of the Borders لهذا الإقليم بنحو ٣٤٩كم، وهذا يدل على أن كثافة الحدود الواقعية لدولة الكويت (٣,٢كم/١٠٠كم٢) تزيد عن كثافة الحدود النظرية لهذه الدولة (٢,١كم/١٠٠كم٢) بحوالي ١,١كم/١٠٠كم٢.

وعليه فإن نسبة الحمل الكثافي الزائد للحدود (ن ح ك ز) Ratio of the Borders Overload Density[٩] الكويتية قد بلغت نحو ٥٢,٤٪ تقريبًا، وهذا يعني أن إقليم دولة الكويت يتحمل أكثر من طاقته من الحدود بما يزيد عن النصف، وبالتالي فإن هذا الحمل الكثافي الزائد للحدود الكويتية يضاعف من الأعباء الملقاة على كاهل منطقة الدولة بشأن الترتيبات اللازمة لأمور حماية هذه الحدود وإدارتها مع دول الجوار.

٨- ويمكن إدراك مدى الأعباء التي يفرضها الموقع المجاور على الكويت، وأيضًا فهم ظاهرة عدم التوازن بين الكويت وجاراتها في معطيات الكتلة المكانية، إذا تم حساب ما يُعرف بـ«مؤشر الانحدار السكاني» (م إ س) Population Regression، وهو يشير إلى النسبة بين مجموع سكان الدولة ومجموع سكان الدول المجاورة لها (أبو عيانة، ١٩٨٥، ٤٩). واستنادًا إلى تقديرات السكان في عام ٢٠١٣م، فقد بلغ إجمالي عدد سكان دولة الكويت نحو ١,٤ مليون نسمة، في حين بلغ مجموع سكان الدول الثلاث المجاورة للكويت نحو ١٣٣,١ مليون نسمة، وذلك يعني أن مؤشر الانحدار السكاني لدولة الكويت يبلغ (١: ٩٥,١)، أي إن الحجم السكاني للجارات الثلاث يمثل أكثر من ٩٥ ضعف الحجم السكاني للكيان الكويتي.

وبناء على ذلك يتبين أن الانحدار السكاني لدولة الكويت انحدار شديد جدًا، يؤدي لزيادة ثقل الأعباء الجيوبوليتيكية للموقع المجاور لدولة الكويت،

فهذا الانحدار السكاني يرسم صورة ذهنية Mental Image في وعي المواطن الكويتي تقول: إنه على طول امتداد حدود دولته مع جيرانها يقف أمام كل مواطن كويتي أكثر من ٩٥ مواطنًا من الدول المجاورة، وهذا يَزيد من إحساس السكان الكويتيين بضَعْف القدرات الإقليمية المتاحة لدولتهم مقارنة بجيرانهم، فضلًا عن أنه يُعمق في نفوسهم من الإحساس بالتطويق المكاني Sense of Spatial Encirclement بجيران أقوياء داخل هذا الموقع المجاور. وبناءً عليه يُحتمل أن يكون هذا الانحدار السكاني غير المتكافئ بصورة كبيرة، وما خلقه من إحساس بالضعف الإقليمي Territorial Weakness لدى السكان الكويتيين، هو الذي دفع دولة الكويت إلى انتهاج سياسة جلب العمالة الأجنبية بأعداد كبيرة للدولة؛ لزيادة عدد السكان نسبيًا، فوفقًا لإحصاءات السكان في عام ٢٠١٣م، بلغ عدد السكان الأجانب حوالي ١,٣ مليون نسمة، وهم يمثلون نحو ٤٨٪ من جملة السكان على أرض الكويت.

ثانيًا- أعباء الكتلة الاستراتيجية للموقع المجاور:

يُقصد بمصطلح «الكتلة الاستراتيجية» Strategic Mass للدولة المعطيات العسكرية التي تحوزها الدولة، والتي تحدد قوتها في المحيط الإقليمي والدولي، وتتمثل هذه المعطيات في القوات العسكرية التي تضم: القوات البرية والقوات البحرية والقوات الجوية، والعتاد العسكري ممثلًا في الدبابات وعربات القتال، وقاذفات الصواريخ، والطائرات القتالية والمروحيات، وبطاريات الصواريخ والمدفعية الثقيلة والمتوسطة والسفن والغواصات المقاتلة والقوارب. وتتم دراسة أعباء الكتلة الاستراتيجية لأية دولة في إطار موقعها المجاور بتحليل الوضع الاستراتيجي Strategic Position – وهو ما عبر عنه الجغرافي الأمريكي R. Hartshorn (1950, 125) بالعلاقات الاستراتيجية Strategic Relations – لتلك الدولة مقارنة بدول الجوار المتاخمة لها في حدودها البرية والبحرية. ولدراسة أعباء الكتلة الاستراتيجية لدولة الكويت في إطار موقعها المجاور، يُستفاد من بيانات (الجدول رقم ٢) ما يلي:

جدول رقم (٢)

القدرات الاستراتيجية للكويت بين جيرانها ٢٠١٢م

الدولة	الأفـــراد[١]						العتاد (وحدة)[٢]							الإنفاق العسكري[٣]	
	القوات النظامية (ألف جندي)					القوات الاحتياطية (ألف جندي)	إجمالي القوات (ألف جندي)	دبابات	عربات مقاتلة	سلاح المدفعية	قاذفات صواريخ	الدفاع الجوي (*)	القوات البحرية (•)	القوات الجوية (*)	مليار دولار	% من GDP
	البرية	الجوية	البحرية	الدفاع الجوي	الجملة											
الكويت	١١,٠	٢,٥	٢,٠	–	١٥,٥	٢٤,٠	٣٩,٥	٤٨٣	١١١٣	٤٨٣	١٣٣	٢٢	١١٣	١١١	٦,٠٢١	٣,٧
العراق	١٩٣,٤	٥,٠٥	٣,٦	–	٢٧١,٤	–	٢٧١,٤	٣٣٦	٣٥٧٥	١٣٨٦	١٥٥٣	٤	٨١	٢٣٠	٩,٠٤١	٢,٧
السعودية	١٧٥,٠	٢٠,٠	١٣,٥	١٦,٠	٣٣٣,٥	–	٣٣٣,٥	١٠١٥	٧٣٧٢	٥١٥٠	٢٢٢٢	٣٣١	١٣٢	٦٢١	٥٦,٧٢٤	٨,٩
إيران	٤٧٥,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٢,٠	٥٢٣,٠	٣٥٠,٠	٨٧٣,٠	١٦٦٣	١٤٠٠٠	٨٧٩٨	٤٠٠٠	١٨٠٥	٣٤١	١٠١٩	٦,٠٤٥	١,٨

Source: (1), (2)- Cordesman, A.; Wilner, A. (2012). The Gulf military balance in 2012. Washington DC: CSIS. Pp 20-51.

(3)- (CIA, 2013); (SIPRI, 2013, Data by country. http://portal.sipri.org/publications/pages/expenditures/country-search).

(*) عتاد الدفاع الجوي يشمل إجمالي عدد بطاريات الصواريخ الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.

(•) عتاد القوات البحرية يشمل إجمالي عدد السفن والغواصات والقوارب المقاتلة وقوارب حفر السواحل.

(*) عتاد القوات الجوية يشمل إجمالي عدد الطائرات القتالية وطائرات النقل وطائرات الهليكوبتر.

١- بلغ إجمالي عدد القوات العسكرية Military Manpower الكويتية في عام ٢٠١٢م حوالي ٣٩,٥ ألفًا وخمسمئة جندي، يتوزعون على القوات النظامية بنسبة ٣٩,٢٪، والقوات الاحتياطية بنسبة ٦٠,٨٪، أي إن القوات العسكرية الاحتياطية في دولة الكويت تعادل مرة ونصفًا قدْرَ القوات النظامية بها. وتشير جملة أعداد القوات المسلحة الكويتية (النظامية والاحتياطية) إلى أن مؤشر الغطاء الدفاعي لمنطقة الدولة (م غ د م)[١٠] الكويتية يقدر بحوالي ١٣٠ جنديًا/١٠٠كم٢، وهذا يدل على أن كل جندي كويتي (نظامي أو احتياطي) منوط به حماية ما يزيد عن ثلاثة أرباع كم واحد (٠,٧٧كم٢) من مساحة الدولة، أما مؤشر الغطاء الدفاعي لمنطقة الدولة الكويتية المتعلق بالقوات النظامية فيقدر بنحو ٥٢ جنديًا/١٠٠كم٢ (شكل ٩)، أي إن كل جندي نظامي في الجيش الكويتي منوط به الدفاع عن ما يقرب من ٢ كم٢ من مساحة منطقة الدولة الكويتية. وبمقارنة ذلك الوضع بما هو قائم في دول الجوار الكويتي يتبين ما يلي:

(أ) أن عدد القوات العسكرية العراقية يعادل نحو سبعة أضعاف عدد القوات العسكرية الكويتية، وقد يسرت تلك القوات لمنطقة الدولة العراقية مؤشر غطاء دفاعي يعادل ما يقرب من نصف المؤشر ذاته للكيان الكويتي.

(ب) أن عدد القوات العسكرية السعودية يكافئ ثماني مرات ونصفَ المرة تقريبًا قدر عدد القوات العسكرية في الكويت، إلا أن هذه القوات قد منحت الكيان السعودي مؤشر غطاء دفاعي لمنطقته يقابل عُشر المؤشر الكويتي.

(ج) أن عدد القوات العسكرية الإيرانية يمثل أكثر من ٢٢ مرة قدر عدد القوات العسكرية الكويتية، بيد أن تلك القوات بعددها الضخم قد وفرت لمنطقة الدولة الإيرانية مؤشر غطاء دفاعي يمثل ثُلث المؤشر المتاح للكيان الكويتي.

شكل رقم (٩)

الغطاء الدفاعي للدولة الكويتية مقارنة بجيرانها في عام ٢٠١٢

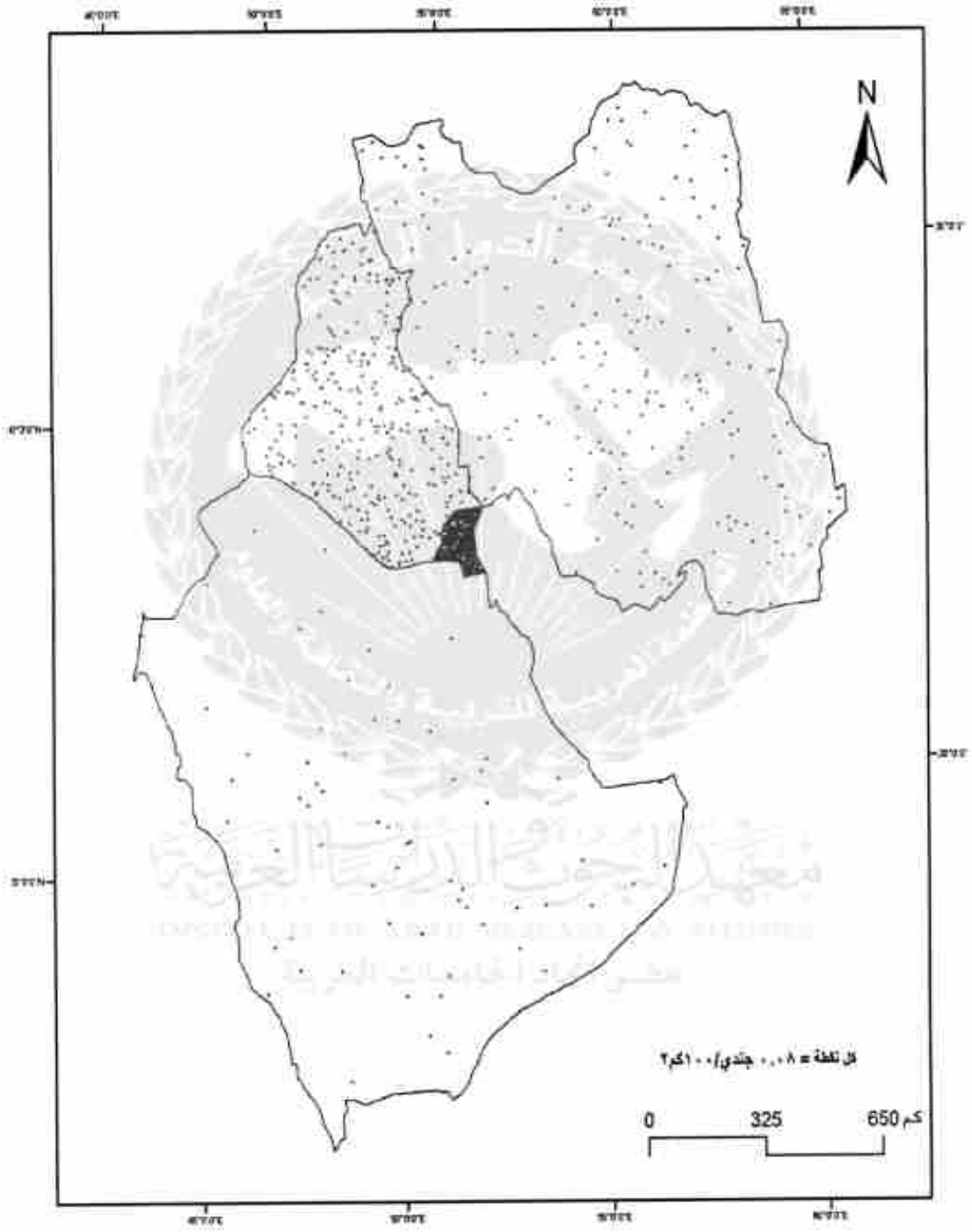

مما سبق يمكن القول: إن قيم مؤشر الغطاء الدفاعي لمنطقة الدولة الكويتية مقارنة بدول الجوار تمثل صدًا طبيعيًا لطوبوفوبيا Topophobia[١١] الكويتيين من الموقع المجاور لدولتهم الذي يُلْقي بظلاله في نفوسهم. كما أنها تدل على الوعي والإدراك الجيوبولتيكي Geopolitical Awareness and Perception لدى النخبة الحاكمة في الكويت لضخامة الأعباء التي تتحملها دولتهم من جراء موقعها المجاور في الجانب الاستراتيجي، وتُترجم هذه النخبة هذا الإدراك بشكل براجماتي في زيادة عدد القوات العسكرية مقارنة بمساحة منطقة الدولة، وذلك حتى توفر لها مؤشر غطاء دفاعي كبير، يحقق لها الاطمئنان والإحساس بالأمان داخل وطنهم.

٢- ويمكن الوقوف أيضًا على مدى الأعباء الجيواستراتيجية التي يفرضها الموقع المجاور على دولة الكويت، وأيضًا على فهم ظاهرة عدم التوازن العسكري بين الكويت وجاراتها في معطيات الكتلة الاستراتيجية فيما يخص عدد القوات المسلحة، بحساب ما يُعرف بـ«مؤشر الانحدار الاستراتيجي» (م إ إ) Strategic Regression[١٢]، وهو يشير إلى النسبة بين مجموع القوات العسكرية (النظامية والاحتياطية) للدولة ومجموع القوات العسكرية (النظامية والاحتياطية) للدول المجاورة لها.

واستنادًا إلى تقديرات القوات العسكرية في عام ٢٠١٢م، فقد بلغ إجمالي عدد القوات العسكرية لدولة الكويت نحو ٣٩,٥ ألفًا وخمسمئة جندي، في حين بلغ مجموع عدد القوات العسكرية للدول الثلاث المجاورة للكويت نحو ١,٤٧٧٩ مليون جندي، وذلك يعني أن مؤشر الانحدار الاستراتيجي لدولة الكويت يبلغ (١: ٣٧,٤)، أي إن حجم القوات العسكرية للجارات الثلاث يمثل أكثر من ٣٧ ضعف حجم القوات العسكرية للكيان الكويتي. وعليه يتبين أن الانحدار

الاستراتيجي لدولة الكويت انحدار شديد جدًّا، يؤدي لزيادة ثقل الأعباء الجيوبوليتيكية للموقع المجاور لدولة الكويت، فهذا الانحدار الاستراتيجي يُشكل صورة ذهنية في إدراك الكويتيين بشأن الوضع الاستراتيجي لدولتهم، تقول: إنه على امتداد حدود بلدهم مع جيرانها، يقف مقابل كل جندي يخدم في الجيش الكويتي أكثر من ٣٧ جنديًّا يخدم في جيوش الدول المجاورة.

٣- وعند قياس عدد القوات العسكرية بالنسبة إلى جملة السكان بالدولة، يتبين أن القوات العسكرية الكويتية تعادل نحو ٣,٦٪ من جملة السكان بالدولة، كما أنه عند قياس عدد القوات العسكرية بالنسبة للوعاء الدفاعي المتوفر للدولة، يتضح أن القوات العسكرية الكويتية تعادل نحو ١٤,٣٪ من حجم الوعاء الدفاعي المتاح لدولة الكويت، أي إن سُبع عدد الوعاء الدفاعي للكيان الكويتي مُستغَلٌّ عسكريًّا بشكل عملي في الأمور الدفاعية عن إقليم الدولة الكويتية. وهذا يدل على أن مؤشر الوزن الديموجرافي للقوات العسكرية (و د ق ع)[١٣] في دولة الكويت يقدر بنحو ٨,٩٥٪ تقريبًا. وبمقارنة ما سبق بدول الجوار الكويتي (شكل ١٠) يتضح ما يلي:

شكل رقم (١٠)

الوزن الديموجرافي للقوات العسكرية في دولة الكويت وجيرانها عام ٢٠١٢

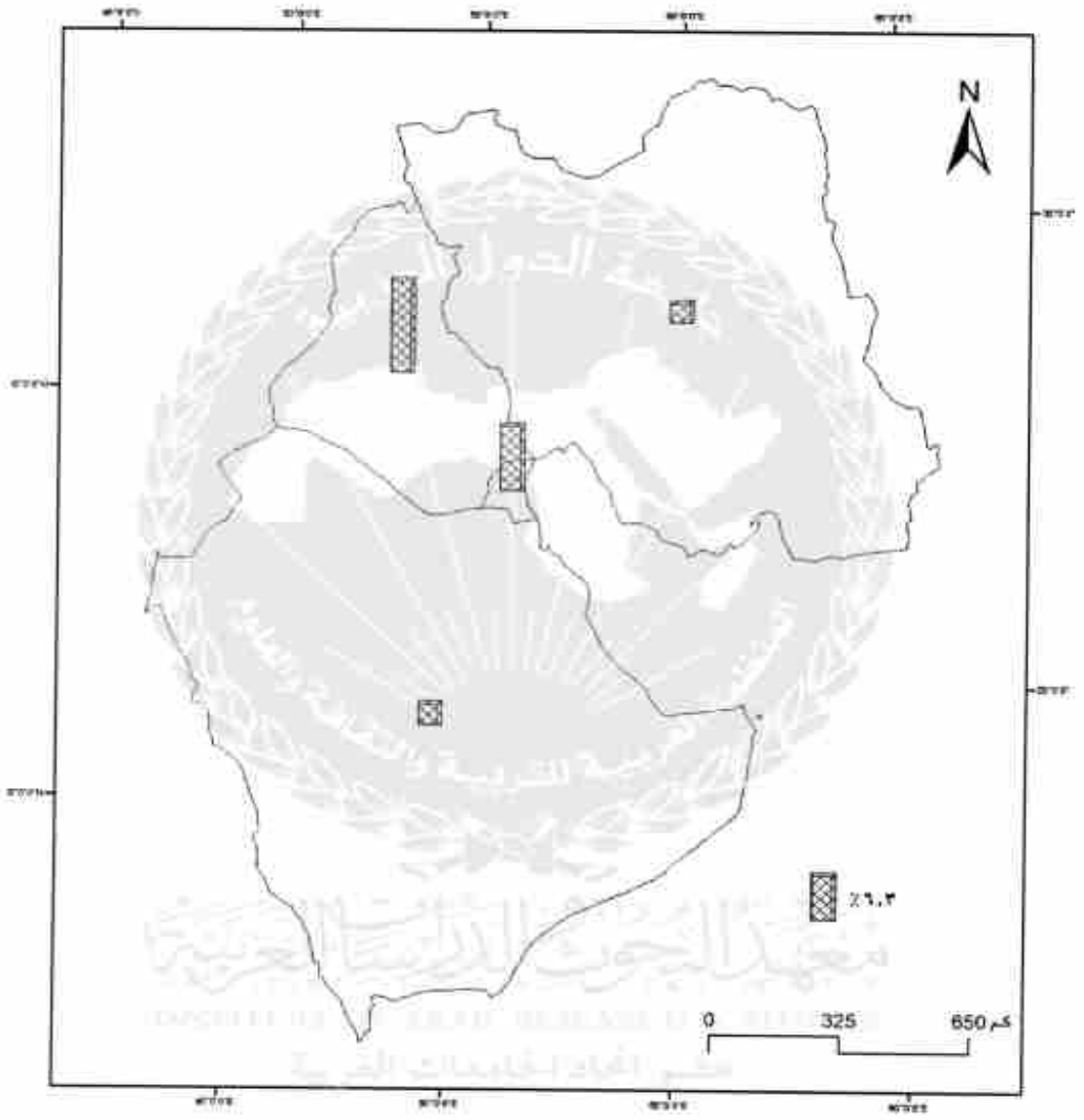

(أ) أن عدد القوات العسكرية العراقية يُقدر بنحو ٠,٨٥٪ من جملة السكان العراقيين، ونحو ٤,٢٪ من جملة الوعاء الدفاعي المتاح للدولة، وهذا يعني أن مؤشر الوزن الديموجرافي للقوات العسكرية في دولة العراق يُقدر بنحو ٢,٥٣٪، وهو يعادل أكثر من رُبع مؤشر الوزن الديموجرافي للقوات العسكرية الكويتية.

(ب) يُمثل عدد القوات العسكرية السعودية حوالي ١,٢٤٪ من جملة السكان السعوديين، ونحو ٤,٥٣٪ من الوعاء الدفاعي المتيسر للدولة السعودية، وهذا يشير إلى أن قيمة مؤشر الوزن الديموجرافي للقوات العسكرية في العربية السعودية يبلغ نحو ٢,٨٩٪، وهو يعادل تقريبًا ثلث المؤشر ذاته لقوات الكيان الكويتي العسكرية.

(جـ) يُشكل عدد القوات العسكرية الإيرانية بالنسبة للسكان بالدولة نحو ١,١٪، وبالنسبة للوعاء الدفاعي للدولة نحو ٤,٣٪، وهذا يدل على أن مؤشر الوزن الديموجرافي للقوات العسكرية في إيران يسجل قيمة تقدر بنحو ٢,٧٪، وهو مؤشر يُعادل تقريبًا ثلث المؤشر ذاته للدولة الكويتية.

واستنادًا إلى قيم مؤشر الوزن الديموجرافي للقوات العسكرية في دولة الكويت وجيرانها، يمكن القول: إن ارتفاع قيمة هذا المؤشر في دولة الكويت يمثل انعكاسًا منطقيًا وطبيعيًا لطوبوفيليا Topophilia[١٤] الكويتيين تجاه دولتهم، ولإحساسهم الواضح بالأعباء الجيوبوليتيكية الملقاة على كاهل دولتهم من جراء خصائص الموقع المجاور لها في الجانب الاستراتيجي، ولعل تلك الطوبوفيليا وذلك الإحساس هما ما يدفعان بالدولة الكويتية لتجنيد نسبة كبيرة من وعائها الدفاعي (١٤,٣٪) في القوات المسلحة.

٤- تتشكل البنية النوعية للقوات العسكرية النظامية في دولة الكويت من ثلاثة أفرع رئيسة، هي:

(أ) القوات البرية Land Force وعددها يُقدر بـ ١١ ألف جندي يشكلون نحو ٧١٪ من جملة القوات النظامية بالدولة، وهؤلاء الجنود يوفرون للكيان الكويتي مؤشر غطاء دفاعي للحدود البرية (م غ د ب) Defensive Cover Index of Land Borders[١٥] يُقدر بنحو ٢٣,٨ جندي/كم، بما يعني أنه يقف خلف كل واحد كم من الحدود البرية لدولة الكويت نحو ٢٤ جنديًا من القوات البرية لغرض حمايتها والدفاع عنها.

(ب) القوات البحرية Naval Force وعددها يُقدر بألفي جندي يمثلون نحو ١٣٪ من جملة القوات العسكرية النظامية بالكويت، وبهذا يُتيح جنود البحرية الكويتية مؤشر غطاء دفاعي للحدود البحرية (م غ د ر) Defensive Cover Index of Maritime Borders[١٦] الكويتية يُقدر بأكثر من ٤ جنود/كم، وهذا يعني أن كل واحد كم من الحدود البحرية للكيان الكويتي يقوم بحمايته والدفاع عنه نحو ٤ جنود من القوات البحرية الكويتية.

(جـ) القوات الجوية Air Force ويبلغ عددها ٢,٥ ألفين وخمسمئة جندي يعادلون ١٦٪ من جملة القوات النظامية بالكويت، ويقدم هؤلاء الجنود مؤشر غطاء دفاع جوي للحدود (م غ د ج) Air Defensive Cover Index of Borders[١٧] الكويتية يقدر بنحو من ٢,٦ جندي/كم، أي إنه ما يقرب من ٣ أفراد من القوات الجوية يتولون أمور الحماية والدفاع الجوي عن كل واحد كم من حدود الكيان الكويتي.

وبناءً على ما سبق يكون مؤشر دفاع الحدود الواقعي (م د ح ق)[١٨] للكويت قد بلغ ١٦,١ جندي/كم، بما يعني أنه يصطف على كل واحد كم من الحدود الكويتية مع دول الجوار أكثر من ١٦ فردًا من القوات العسكرية الكويتية يتولون ترتيبات الإدارة والحماية والدفاع عنها في البر والبحر والجو. وبذلك تكون النسبة الدفاعية للحدود (ن د ح)[١٩] في الكويت قد بلغت ٥,٦٪، بما يعني أن الكويت تستغل في الدفاع عن حدود مجالها (البري والبحري) بشكل عملي وواقعي أكثر من ٢٠/١ من الإمكانات البشرية الدفاعية المتاحة لها بصورة نظرية.

وبمقارنة مؤشرات الغطاءات الدفاعية ومؤشر دفاع الحدود الواقعي والنسبة الدفاعية للحدود بدولة الكويت بما هو متاح لدول الجوار الكويتي (شكل ١١، شكل ١٢، شكل ١٣)، يتبين ما يلي:

شكل رقم (١١)

مؤشرات الغطاءات الدفاعية للحدود الكويتية مقارنة بجيرانها عام ٢٠١٢

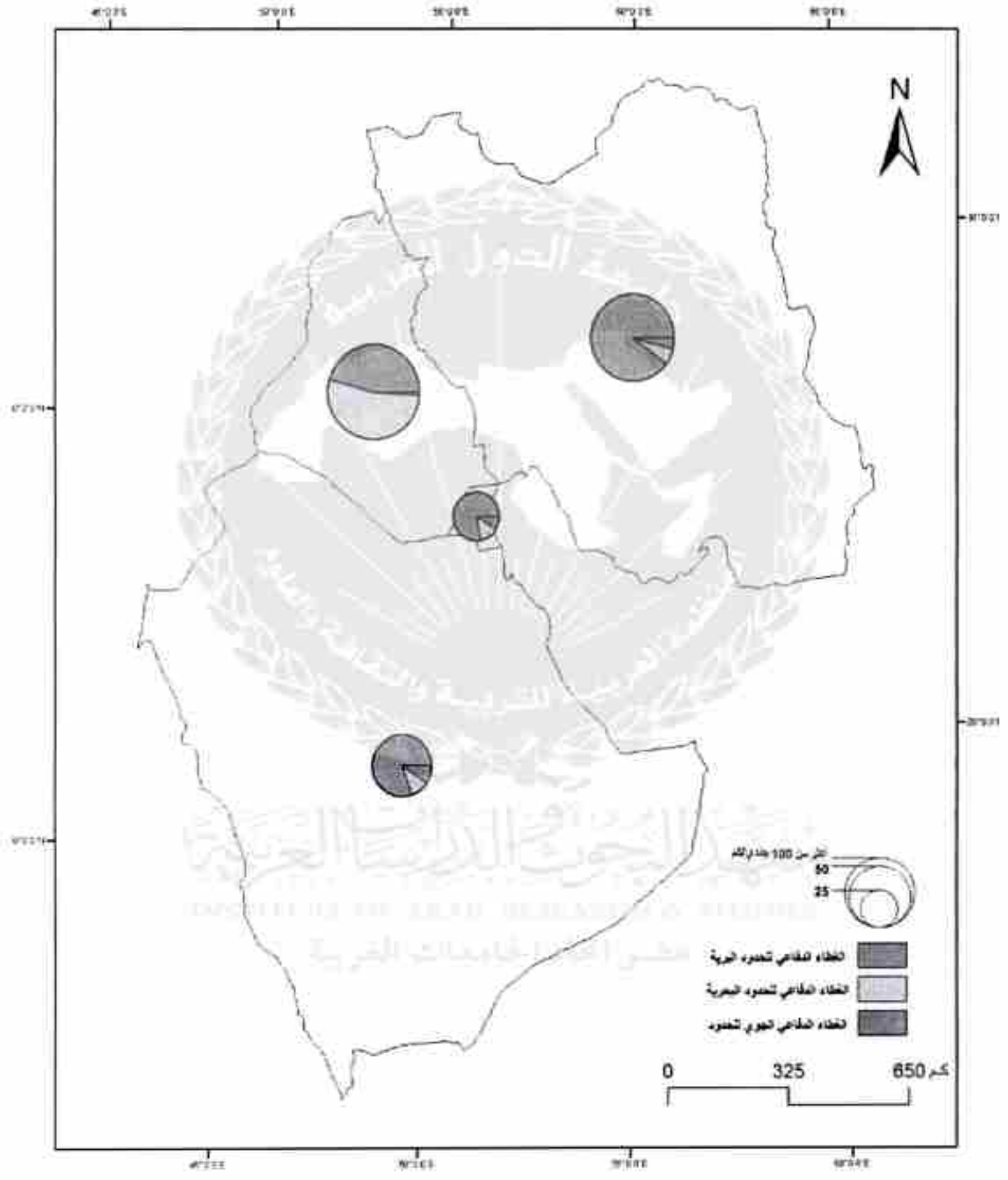

شكل رقم (١٢)

مؤشر دفاع الحدود الواقعي للكويت مقارنة بجيرانها عام ٢٠١٢

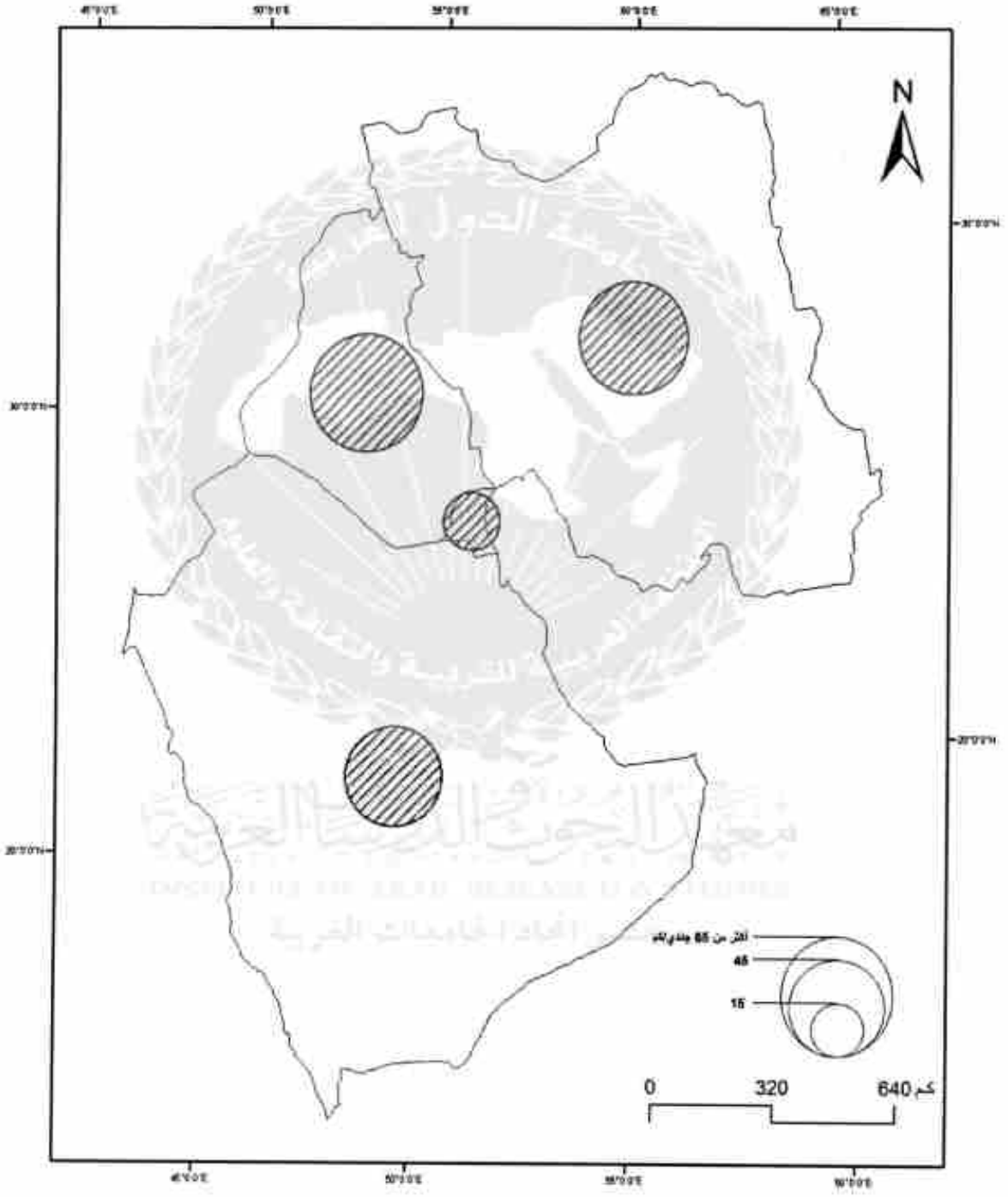

شكل رقم (١٣)

النسبة الدفاعية للحدود في دولة الكويت وجيرانها في عام ٢٠١٢

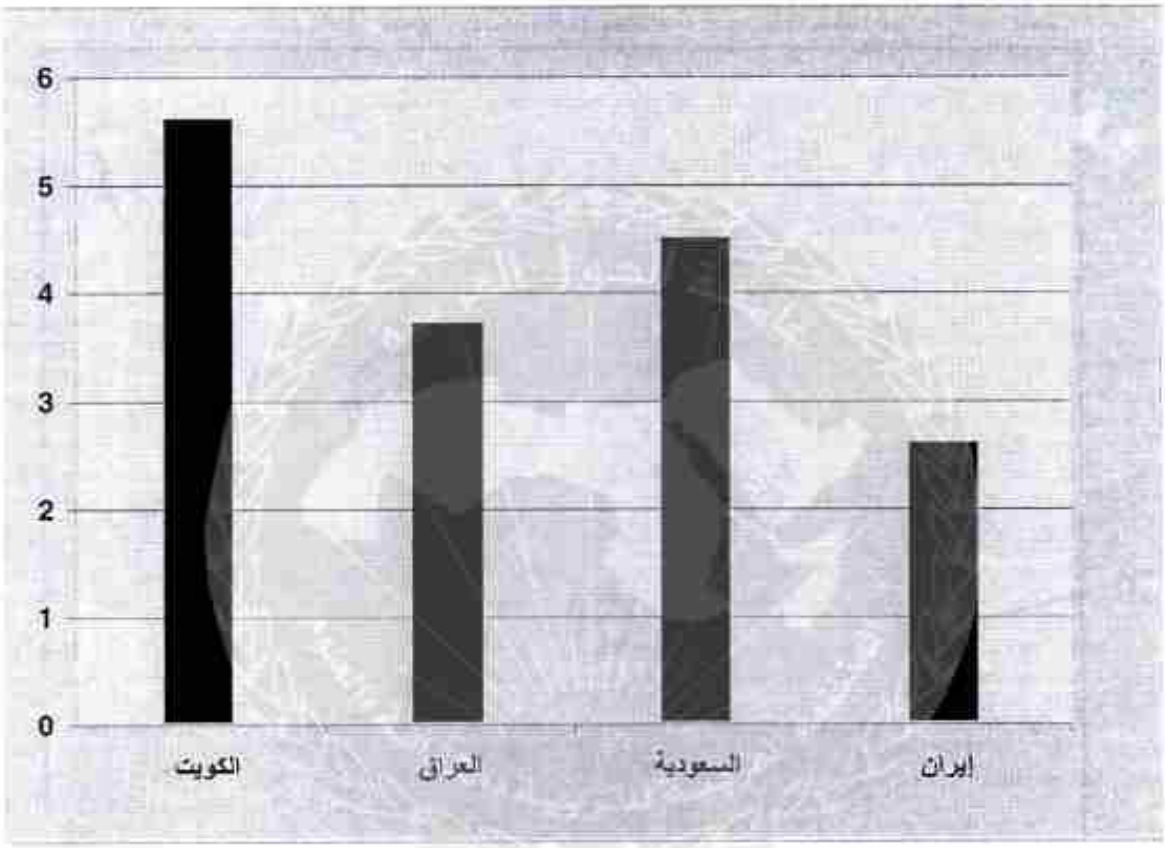

(أ) في حالة دولة العراق تتوزع بنية القوات العسكرية النظامية على فروع ثلاثة هي:

- القوات البرية وعددها يعادل نحو ١٧,٦ مرة قدر القوات البرية الكويتية، وقد منحت هذه القوات للعراق مؤشر غطاء دفاعي للحدود البرية (حوالي ٥٣,٣ جندي/كم)، يمثل أكثر من ضعف المؤشر ذاته للكويت تقريبًا.

- القوات البحرية وعددها يعادل ١,٨ مرة قدر القوات البحرية الكويتية، وقد وهبت تلك القوات لدولة العراق مؤشر غطاء دفاعي للحدود البحرية (أكثر من ٦٢ جنديًا/كم) يعادل ١٥,٥ مرة قدر قيمة المؤشر نفسه للكيان الكويتي.

- القوات الجوية وعدد أفرادها يعادل ضعف عدد القوات الجوية بالكويت، وقد وفرت هذه القوات مؤشر غطاء جوي للحدود العراقية (نحو ١,٤جندي/كم) يكافئ نحو نصف قيمة المؤشر ذاته للكويت.

وبشكل عام تتيح القوات العسكرية النظامية بالعراق مؤشر دفاع حدود واقعي تبلغ قيمته (نحو ٦٥,٤جندي/كم)، أي ما يعادل أكثر من ٤ أضعاف المؤشر الكويتي تقريبًا. كما أن النسبة الدفاعية للحدود في العراق (نحو ٣,٧٪) سجلت ما يعادل ثلثي النسبة ذاتها في الكويت.

(ب) في حالة الكيان السعودي ترتسم بنية القوات العسكرية النظامية في فروع أربعة هي:

- القوات البرية وحجمها يمثل نحو ١٥,٩ مرة قدر القوات البرية الكويتية، وقد يسرت هذه القوات للسعودية مؤشر غطاء دفاعي لحدودها البرية (نحو ٣٩,٥ جندي/كم)، أي ما يوازن حوالي ١,٧ مرة قدر المؤشر الكويتي.

- القوات البحرية وعددها يعادل ٦,٨ مرة قدر القوات البحرية الكويتية، وقد منحت تلك القوات لدولة السعودية مؤشر غطاء دفاعي للحدود البحرية قيمته (أكثر من ٥ جنود/كم)، أي ما يضاهي ١,٣ مرة قدر قيمة المؤشر ذاته في الحالة الكويتية.

- القوات الجوية وعدد أفرادها يعادل ٨ أضعاف عدد القوات الجوية بالكويت، ويضاف للفروع الثلاثة السابقة فرع قوات الدفاع الجوي، وهذا الفرع لا يتوفر في دولة الكويت، وقد أعطت القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي للعربية السعودية مؤشر غطاء جوي للحدود السعودية (حوالي ٤,٧ جندي/كم)، أي ما يمثل أكثر من ١,٨ مرة قدر مؤشر الغطاء الجوي للحدود الكويتية.

وعمومًا توفر القوات العسكرية النظامية بالعربية السعودية بفروعها المختلفة مؤشر دفاع حدود واقعي قيمته (نحو ٤٧,٢ جندي/كم)، أي ما يساوي أكثر من ٣ أضعاف قيمة المؤشر الكويتي. أما النسبة الدفاعية للحدود في السعودية (نحو ٤,٥٪) فسجلت ما يعادل أربعة أخماس النسبة ذاتها في الكويت.

(ج) وفيما يخص بنية القوات العسكرية النظامية في دولة إيران فتلك القوات تتوزع على أربعة فروع هي:

- القوات البرية، وحجمها يمثل نحو ٤٣,٢ مرة قدر القوات البرية الكويتية، وقد وفرت هذه القوات لإيران مؤشر غطاء دفاعي لحدودها البرية (نحو ٨٧,٣ جندي/كم)، أي ما يمثل نحو ٣,٧ مرة قدر المؤشر الكويتي.

- القوات البحرية، وعددها يعادل ٩ مرات قدر القوات البحرية الكويتية، وقد يسرت تلك القوات لدولة إيران مؤشر غطاء دفاعي للحدود البحرية سجلت قيمته (أكثر من ٥,٧ جندي/كم)، أي ما يعادل ١,٤ مرة قدر هذا المؤشر في الكويت.

- القوات الجوية، وعدد أفرادها يشكل أكثر من ٧ أضعاف عدد القوات الجوية بالكويت، يضاف للفروع الثلاثة السابقة فرع قوات الدفاع الجوي، وهو لا يتوفر في بنية القوات العسكرية للدولة الكويتية، وقد منحت القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي للكيان الإيراني مؤشر غطاء جوي للحدود (نحو ٤,١ جندي/كم)، أي ما يساوي أكثر من ١,٦ مرة قدر المؤشر الكويتي.

وبصورة عامة تمنح القوات العسكرية النظامية بإيران لمنطقة الدولة الإيرانية مؤشر دفاع حدود واقعي (نحو ٦٠,٧ جندي/كم)، أي ما يعادل نحو ٤ أضعاف المؤشر الكويتي. كما أن النسبة الدفاعية للحدود في إيران (نحو ٢,٦٪) سجلت أقل من نصف النسبة ذاتها في الكويت.

مما سبق يمكن القول: إن قيم مؤشر الغطاءات الدفاعية للحدود البرية والحدود البحرية، وكذلك قيم مؤشر الغطاء الدفاعي الجوي للحدود وقيم مؤشر دفاع الحدود الواقعي والنسبة الدفاعية للحدود، تشير إلى أن الموقع المجاور لدولة الكويت يولد ضغوطًا عليها من جانب دول الجوار فيما يخص العلاقة بين حدود الدولة وعدد القوات العسكرية المنوط بها الدفاع عن تلك الحدود. فكل جندي كويتي يقف لحماية حدود دولته، يقف أمامه أربعة جنود على الجانب العراقي، وأربعة آخرون على الجانب الإيراني، وثلاثة على الجانب السعودي. وهذا يعني أن كل جندي كويتي منوط به حماية الحدود والدفاع عنها، يقف أمامه حوالي ١١ جندي موزعين على حدود دول الجوار، وهذا من شأنه أن يخلق تصورًا في الإدراك الدفاعي لدى الجندي الكويتي، بأن الإمكانات البشرية للقوة العسكرية المتوفرة لبلاده أقل بكثير من الإمكانات البشرية للقوات العسكرية لدول الجوار التي تقف في مواجهة بلاده على طول حدودها، وهذا يرسخ داخله عقيدة الموقع المجاور الخانق Suffocating Vicinal Location، والتي من شأنها أن تضبط الروح المعنوية لقوات القتال Morale of Fighting Troops في الكيان الكويتي.

٥- تمتلك دولة الكويت من العتاد العسكري Military Equipment ما يقدر بنحو ٢٤٥٨ وحدة، وتشير البنية النوعية لهذا العتاد إلى الآتي: يأتي في صدارة هذا العتاد العربات المقاتلة Fighting Vehicles بنسبة بلغت نحو ٤٥,٣٪ من جملة العتاد العسكري الكويتي، يليها الدبابات Tanks وسلاح المدفعية Artillery بنسبة بلغت نحو ١٩,٧٪، لكل منهما على حدة، ثم جاء بعد ذلك قاذفات الصواريخ Rocket Launchers بنسبة بلغت حوالي ٥,٤٪، ثم عتاد القوات البحرية؛ من: غواصات، وسفن قتالية Warships، وقوارب قتالية War-boats، وقوارب لخفر السواحل Coastguard Boats بنسبة بلغت نحو ٤,٦٪. وجاء في المرتبة قبل الأخيرة عتاد القوات الجوية؛ من: طائرات قتالية Combat Aircraft، وطائرات نقل، وهليكوبتر بنسبة بلغت ٤,٥٪ تقريبًا. وجاء في مؤخرة العتاد العسكري المتاح

للكيان الكويتي عتاد الدفاع الجوي من بطاريات الصواريخ Missiles بأنواعها المختلفة القصيرة Short-range والمتوسطة Mid-range والبعيدة المدى Long-range بنسبة بلغت نحو ٠,٩٪ تقريبًا.

وإذا تم قياس الكثافة الكلية لأفراد القوات المسلحة الكويتية (النظامية والاحتياطية) بالنسبة للعتاد العسكري المتاح لها، يتبين أن هذه الكثافة تسجل نحو ٩,٨ جندي/الوحدة، وهذا يدل على أن كل وحدة من وحدات العتاد العسكري في الجيش الكويتي يخدم عليها نحو ١٠ جنود ما بين نظامي واحتياطي. في حين أنه إذا تم حساب كثافة أفراد القوات المسلحة النظامية في الكويت بالنسبة لعتادها العسكري (الكثافة النظامية للعتاد العسكري)، يتضح أنها تقدر بنحو ٦,٣ جندي/الوحدة، وهذا يشير إلى أن كل وحدة من وحدات عتاد الجيش الكويتي يقوم بالعمل عليها في المتوسط أكثر من ٦ جنود نظاميين. وكلا الكثافتين تشير إلى زيادة العتاد العسكري الذي تملكه دولة الكويت بالنسبة للجنود الذين يخدمون في الجيش الكويتي. ومن ناحية أخرى، عند قياس كثافة العتاد العسكري الكويتي بالنسبة لكل من حدود الدولة الكويتية ومساحتها، يتضح ما يلي:

(أ) أن كثافة العتاد العسكري بالنسبة للحدود في دولة الكويت (كثافة العتاد الحدودية)، قد بلغت نحو ٢,٦ وحدة/كم، بما يشير إلى أنه على امتداد كل واحد كم من الحدود الكويتية ينتشر ما يقرب من ثلاث وحدات عسكرية لحمايته والدفاع عنه.

(ب) أن كثافة العتاد العسكري بالنسبة لمساحة الكيان الكويتي (كثافة العتاد المساحية)، تُقدر بنحو ٨,٢ وحدة/١٠٠كم٢، وهذا يدل على أن كل ١٠٠ كم مربع من مساحة الكويت ينتشر عليها أكثر من ٨ وحدات عسكرية بغرض ترتيبات الحماية والدفاع عنها. وبمقارنة الكثافات السابقة المتحققة للكيان الكويتي بالدول المجاورة له (شكل ١٤، شكل ١٥)، يتبين ما يأتي:

شكل رقم (١٤)

الكثافة النظامية للعتاد العسكري في الكويت وجيرانها عام ٢٠١٢

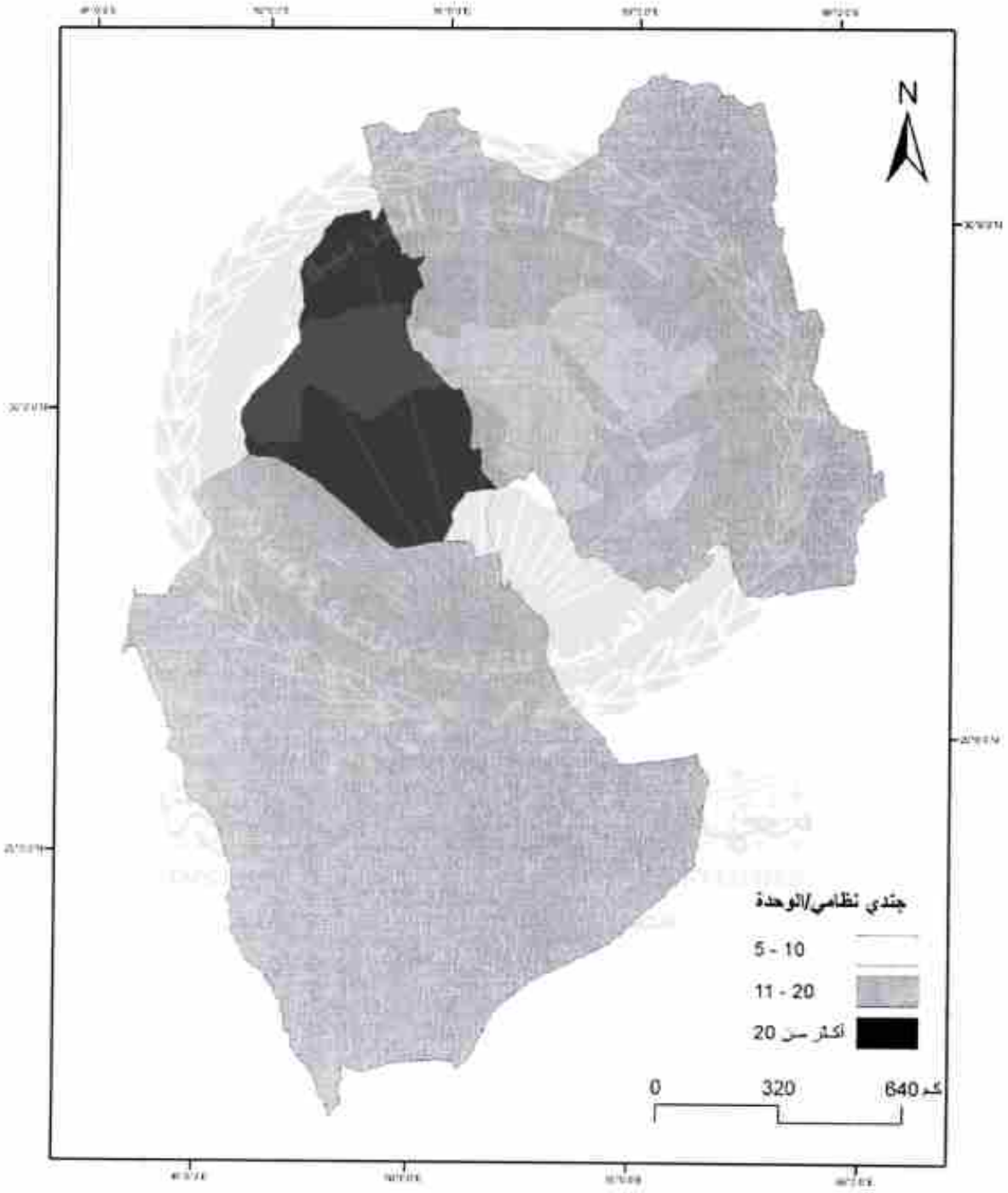

شكل رقم (١٥)

كثافة العتاد العسكري الحدودية والمساحية للكويت مقارنة بجيرانها عام ٢٠١٢

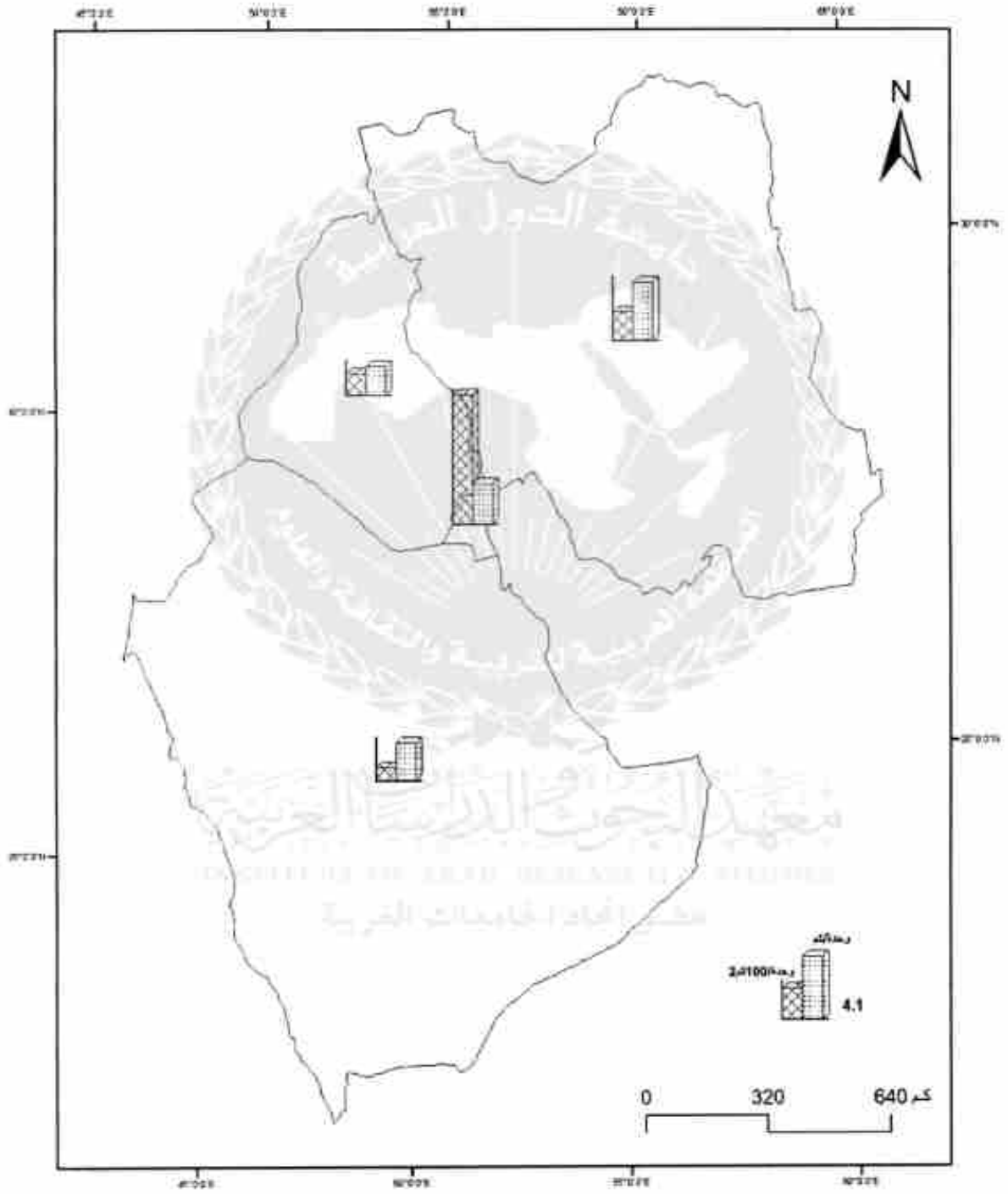

- يُعادل العتاد العسكري المتوفر للقوات المسلحة في دولة العراق حوالي ثلاثة أضعاف العتاد المتوفر للقوات المسلحة الكويتية. كما أن الكثافة النظامية لأفراد القوات المسلحة العراقية بالنسبة للعتاد العسكري المتاح لها، تسجل قيمة (نحو ٣٧,٩ جندي/الوحدة)، تكافئ أكثر من ٦ أضعاف الكثافة ذاتها في الكويت. وتلك الكثافة تدل على تدني العتاد العسكري المتوفر لجنود الجيش العراقي، حيث يخدم على كل وحدة من العتاد العسكري في الجيش العراقي نحو ٣٨ جنديًا. في حين أن كثافة العتاد العسكري العراقي بالنسبة لحدود الدولة العراقية (١,٩ وحدة/كم) تمثل نحو ٠,٧٣ من الكثافة ذاتها في الكويت، وتسجل كثافة العتاد العسكري العراقي بالنسبة لمساحة الكيان العراقي (١,٤ وحدة/ ١٠٠كم^{٢}) نحو٠,١٧ من قيمة الكثافة نفسها في حالة الكويت.

- يشكل العتاد العسكري المتوفر للقوات المسلحة في السعودية نحو سبعة أمثال العتاد الكويتي. وهذا العتاد وفر كثافة نظامية لأفراد القوات المسلحة السعودية (١٩,٨ جندي/الوحدة) تعادل ثلاثة أمثال تلك الكثافة في حالة الكويت، وهذا يعكس تدني العتاد العسكري السعودي بالنسبة للجنود مقارنة بالكويت. وعلى جانب آخر سجلت كثافة العتاد العسكري السعودي بالنسبة للحدود السعودية (٢,٤ وحدة/كم)، أي ما يعادل ٠,٩٢ من قيمة الكثافة نفسها في حالة الكويت، وكذلك بلغت كثافة العتاد العسكري السعودي بالنسبة لمساحة الدولة السعودية (٠,٨ وحدة/١٠٠كم^{٢})، أي ما يعادل ٠,١ من مقدار الكثافة ذاتها في حالة دولة الكويت.

- في دولة إيران يمثل العتاد العسكري المتوفر لقواتها المسلحة ما يعادل نحو ١٣ ضعف قدر العتاد العسكري الكويتي. وسجلت الكثافة النظامية لأفراد القوات المسلحة الإيرانية بالنسبة للعتاد العسكري المتاح لها (١٦,٥ جندي/الوحدة)، أي ما يعادل ٢,٦ مرة قدر قيمة هذه الكثافة في الكويت، وهذا يدل على تدني

العتاد العسكري الإيراني بالنسبة للجنود. وقد بلغت كثافة العتاد العسكري الإيراني بالنسبة لحدود الدولة الإيرانية (٣,٧ وحدة/كم)، أي ما يعادل نحو مرة ونصف مرة قدر قيمة الكثافة ذاتها في حالة الكويت. كما سجلت كثافة العتاد العسكري الإيراني بالنسبة لمساحة الكيان الإيراني (١,٨ وحدة/ ١٠٠كم٢)، أي ما يعادل ٠,٢٢ من قيمة الكثافة نفسها في حالة الدولة الكويتية.

وبناءً على ما سبق يتضح أن دولة الكويت تسعى للتقليل من درجتي كل من الانحدار السكاني والانحدار الاستراتيجي الشديدتين جدًّا بينها وبين دول الجوار في السكان وفي القوة البشرية لقواتها المسلحة، من خلال الاهتمام بعمليات التسليح، وتوفير عتاد عسكري كثيف لقواتها المسلحة، وذلك في محاولة من جانبها لكي تحقق، قدر المستطاع، الحد الأدنى من التوازن الاستراتيجي مع جيرانها.

ويستدل على ذلك بحساب ما يُمكن تسميته بـ«مؤشر انحدار العتاد العسكري» (م إ ع) Military Equipment Regression[٢٠]، وهو يشير إلى النسبة بين مجموع العتاد العسكري المتاح للدولة ومجموع العتاد العسكري المتاح للدول المجاورة لها. واعتمادًا على تقديرات العتاد العسكري المتاح للكويت وجيرانها في عام ٢٠١٢م، فقد بلغ مجموع العتاد العسكري لدولة الكويت نحو ٢٤٥٨ وحدة، في حين بلغ مجموع العتاد العسكري للدول الثلاث المجاورة للكويت نحو ٥٥٦٣٤ وحدة، وذلك يدل على أن مؤشر انحدار العتاد العسكري لدولة الكويت يبلغ (١: ٢٢,٧)، أي إن حجم العتاد العسكري للجارات الثلاث يمثل نحو ٢٨ ضعف حجم العتاد العسكري للكيان الكويتي. وعلى الرغم من كبر قيمة هذا المؤشر إلا أنه يعادل أكثر من أربعة أضعاف مؤشر الانحدار السكاني (١: ٩٥,١)، كما أنه يعادل نحو مرَّة وثُلث المرَّة قدْر قيمة مؤشر الانحدار الاستراتيجي (١: ٣٧,٤) (شكل ١٦).

شكل رقم (١٦)

التباين في قيم مؤشرات الانحدار السكاني والاستراتيجي والعتادي للكويت

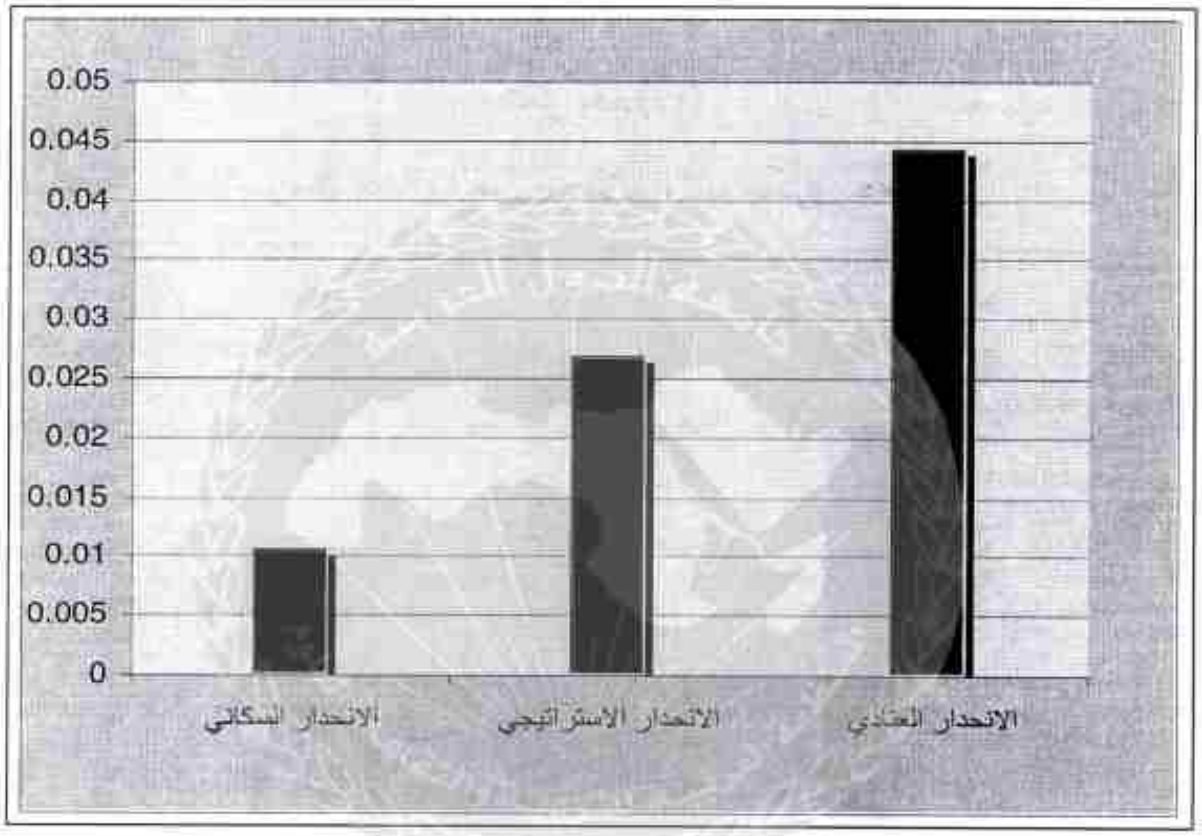

٦- بلغ الإنفاق العسكري Military Expenditure للكيان الكويتي على جيشه في عام ٢٠١٢م حوالي ٦,٠٢١ مليار دولار أمريكي، ويدل ذلك على أن دولة الكويت قد أنفقت على جيشها، أفرادًا وعتادًا ما يعادل نحو ٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي لها في عام ٢٠١٢م. وهذه القيمة للإنفاق العسكري الكويتي في عام ٢٠١٢م، تشير إلى أن هذا الإنفاق قد حقق زيادة قدرها ٤٧,١٪ عن القيمة التي سجلها الإنفاق العسكري الكويتي في عام ٢٠٠٠م (Cordesman & Wilner, 2012, 54)، وهذا يعني أن إنفاق الكيان الكويتي في الجانب العسكري قد تضاعف خلال العقد الأخير حوالي مرة واحدة تقريبًا. وتدل قياسات الإنفاق العسكري لدولة

الكويت المسجلة في عام ٢٠١٢م بالنسبة لكل من السكان والقوات المسلحة النظامية والعتاد العسكري والحدود والمساحة (أشكال ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠)، على ما يلي:

شكل رقم (١٧)

متوسط نصيب الفرد من الإنفاق العسكري عام ٢٠١٢

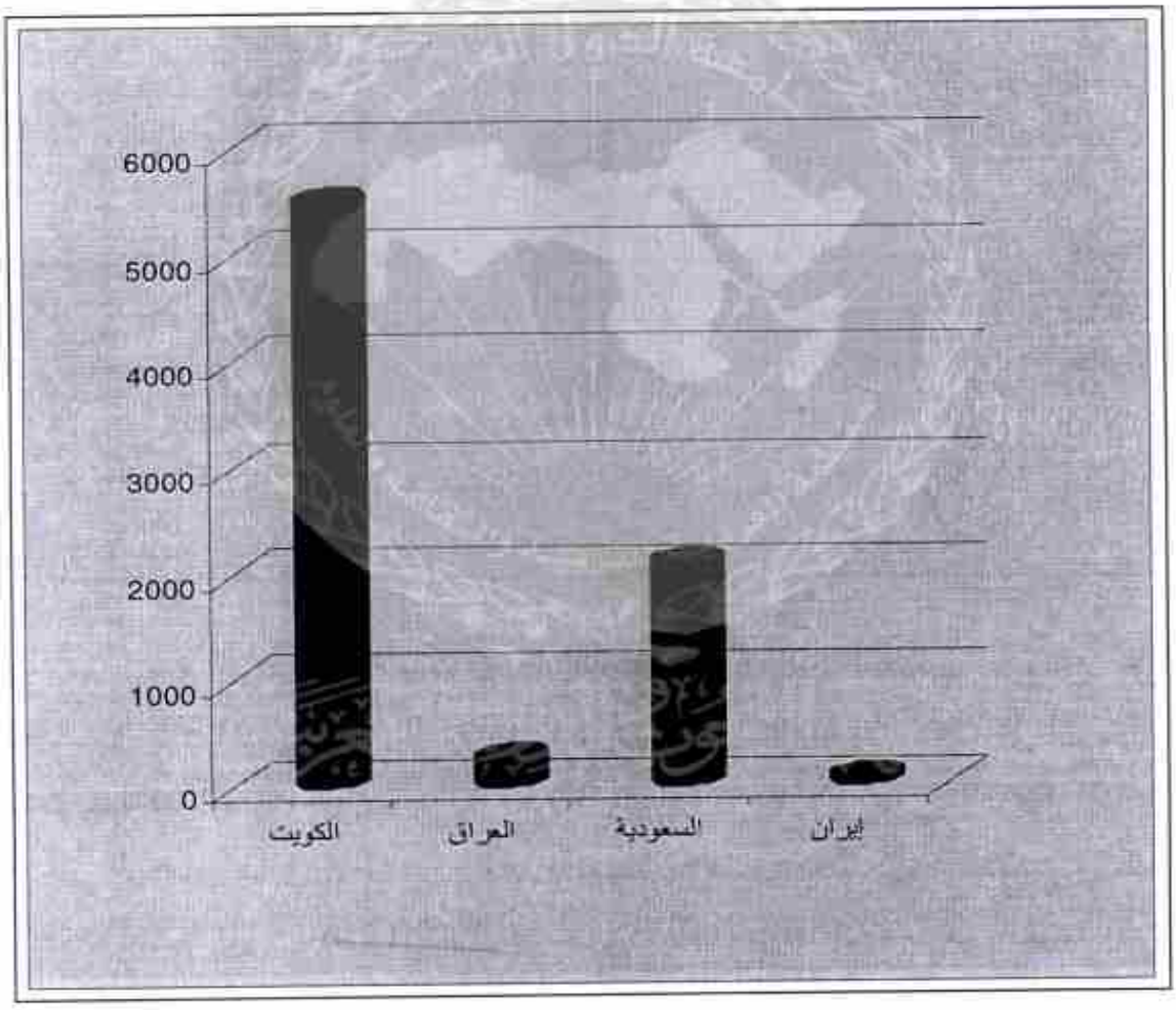

شكل رقم (١٨)

متوسط تكلفة الجندي النظامي في دولة الكويت وجيرانها عام ٢٠١٢

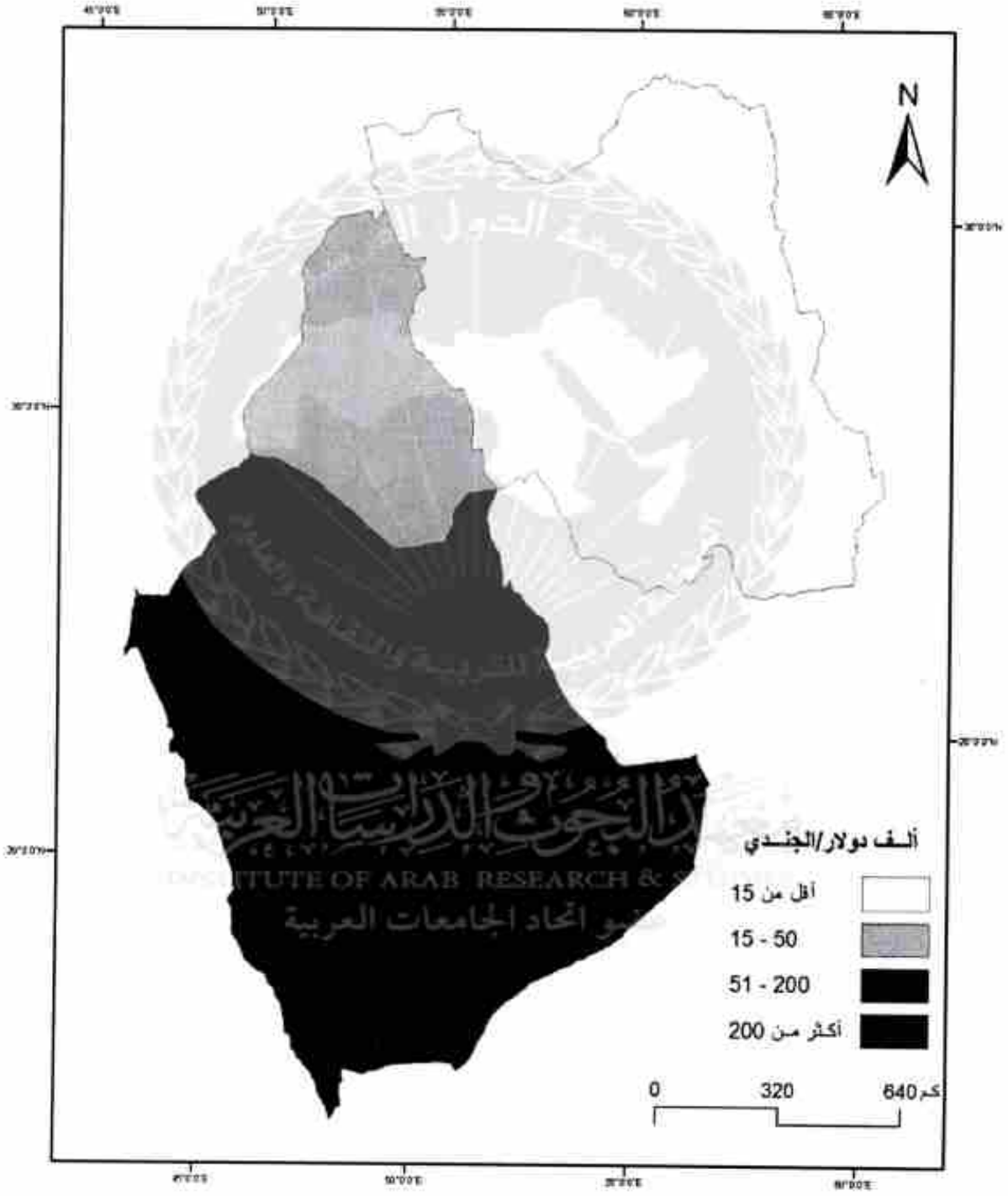

شكل رقم (١٩)

متوسط تكلفة وحدة العتاد العسكري الكويتي مقارنة بجيرانها عام ٢٠١٢

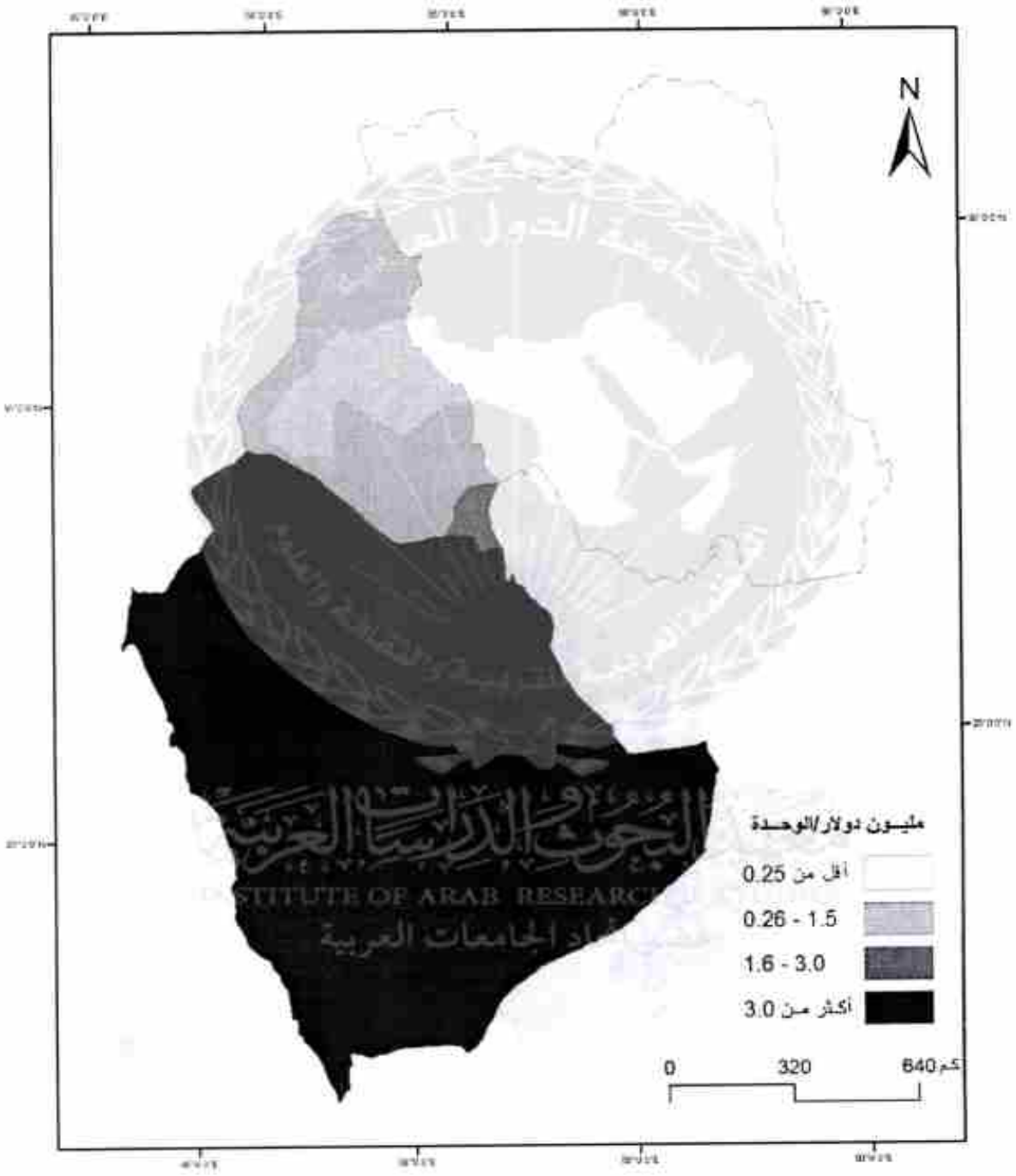

شكل رقم (٢٠)

متوسط التكلفة الدفاعية للحدود والمساحة في دولة الكويت وجيرانها عام ٢٠١٢

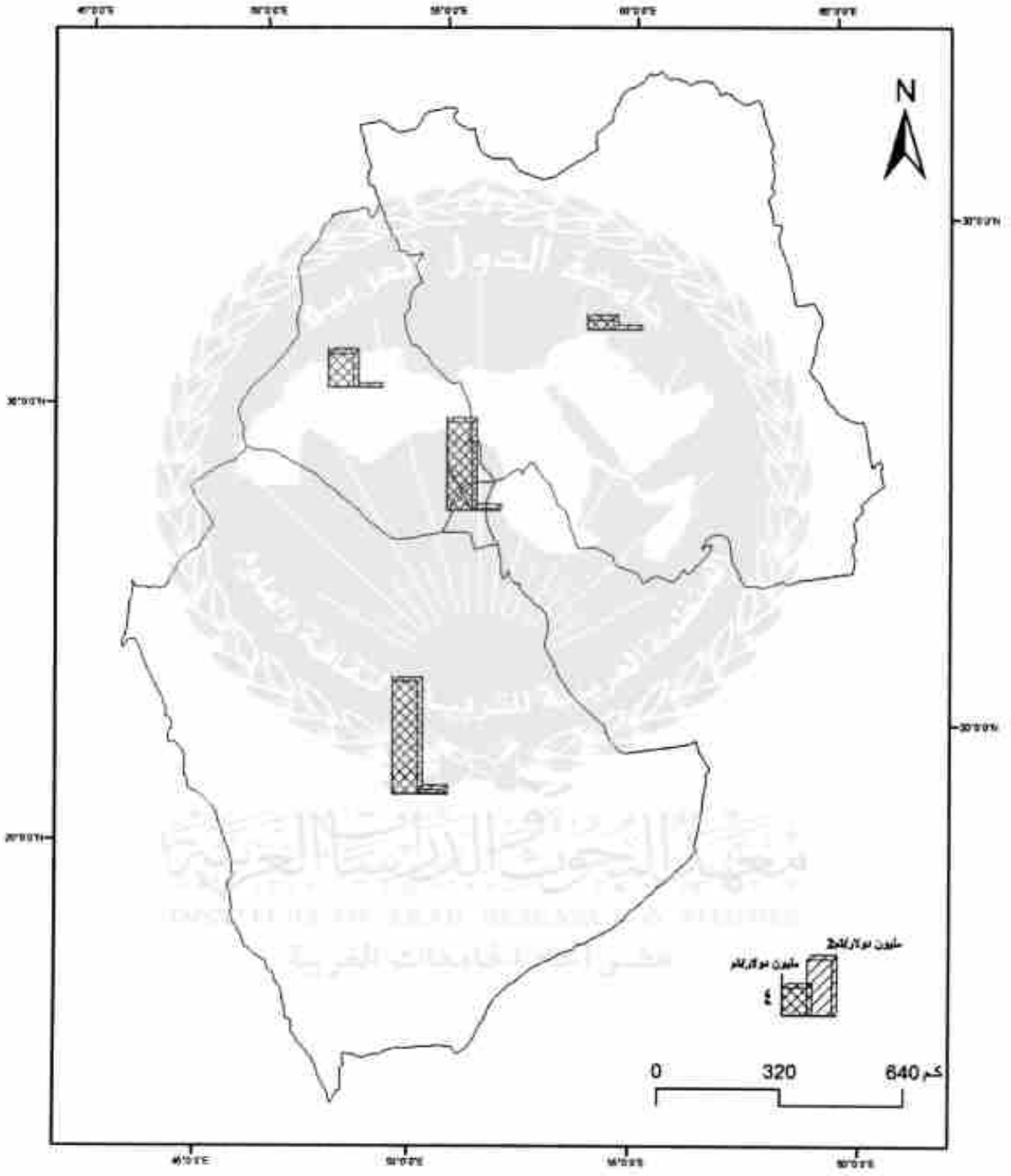

- المتوسط السنوي لنصيب كل فرد من سكان الدولة الكويتية من الإنفاق العسكري لبلده يقدر بنحو ٥٥٢٤ دولارًا.

- كل جندي نظامي في الجيش الكويتي يتكلف على الدولة كل عام في المتوسط، تسليحًا وتدريبًا وغير ذلك من الأمور الأخرى، حوالي ٣٨٨,٥ ألفًا وخمسمئة دولار.

- كل وحدة من العتاد العسكري الكويتي تتكلف سنويًا في المتوسط على الدولة، ما يقدر بنحو ٢,٥ مليون دولار.

- متوسط قيمة الإنفاق العسكري لشؤون الدفاع والإدارة والترتيبات العسكرية لكل واحد كم من حدود منطقة الدولة الكويتية يبلغ حوالي ٦,٣ مليون دولار/كم.

- المتوسط السنوي للتكلفة العسكرية لأمور الحماية والدفاع والترتيبات العسكرية عن كل واحد كم^2 من مساحة الدولة سجل قيمة بلغت أكثر من ٠,٢ مليون دولار/كم^2.

وبمقارنة المؤشرات السابقة للإنفاق العسكري الكويتي بمثيلاتها في الدول المجاورة لها، يتبين الآتي:

(أ) في دولة العراق بلغ الإنفاق العسكري في عام ٢٠١٢م حوالي ٩,٠٤١ مليار دولار أمريكي، أي إن الكيان العراقي قد أنفق على جيشه في عام ٢٠١٢م ما يعادل نحو مرة ونصف المرَّة قدر إنفاق الكيان الكويتي على جيشه. ورغم زيادة الإنفاق العسكري العراقي عن نظيره الكويتي، إلا أنه بقياس الإنفاق العسكري لدولة العراق بالنسبة لكل من السكان والقوات المسلحة النظامية والعتاد العسكري والحدود والمساحة ومقارنته بالكويت، يتبين ما يلي:

- متوسط نصيب الفرد العراقي من الإنفاق العسكري لدولته (نحو ٢٨٣,٨ دولار سنويًا)، أي ما يعادل نحو ٢٠/١ من متوسط نصيب الفرد الكويتي من الإنفاق العسكري لدولته.

- كل جندي نظامي في الجيش العراقي ينفق في المتوسط (حوالي ٣٣,٣ ألف دولار سنويًا)، أي ما يعادل نحو ١٢/١ من متوسط ما ينفقه الجندي في الجيش الكويتي.

- كل وحدة من العتاد العسكري للجيش العراقي تتكلف في المتوسط (نحو ١,٢٦ مليون دولار سنويًا)، أي ما يقابل نصف متوسط ما تتكلفه كل وحدة في العتاد العسكري الكويتي تقريبًا.

- قيمة الإنفاق العسكري السنوي لشؤون الدفاع والإدارة العسكرية لكل واحد كم من الحدود العراقية قد بلغت في المتوسط (حوالي ٢,٤٥ مليون دولار/كم)، أي ما يكافئ خُمسي قيمة متوسط الإنفاق العسكري السنوي لشؤون الدفاع والإدارة العسكرية لكل واحد كم من حدود دولة الكويت.

- التكلفة العسكرية السنوية لأمور الحماية والدفاع عن كل واحد كم^2 من مساحة الدولة العراقية قد بلغت (أكثر من ٠,٠٢ مليون دولار/كم^2)، أي ما يوازن عُشر متوسط التكلفة العسكرية السنوية لأمور الحماية والدفاع عن كل واحد كم^2 من مساحة الدولة الكويتية.

(ب) في حالة الكيان السعودي مثَّل الإنفاق العسكري في عام ٢٠١٢م حوالي ٥٦,٧٢٤ مليار دولار أمريكي، بما يعني أن الكيان السعودي قد أنفق على جيشه في عام ٢٠١٢م ما يعادل أكثر من تسعة أضعاف إنفاق الكيان الكويتي على جيشه. ومع أن الإنفاق العسكري السعودي كبير جدًّا مقارنة بنظيره الكويتي، إلا أنه بقياس الإنفاق العسكري السعودي بالنسبة لكل من السكان والقوات المسلحة النظامية والعتاد العسكري والحدود والمساحة ومقارنته بما هو كائن في الكويت، يتضح الآتي:

- أن متوسط نصيب كل فرد من سكان الدولة السعودية من إنفاق بلدهم

العسكري (نحو ٢١٠٥,٦ دولار سنويًا)، أي ما يُعادل نحو ٥/٢ من متوسط نصيب المواطن الكويتي من الإنفاق العسكري لدولته.

- قُدر متوسط ما يُنفق على كل جندي نظامي في الجيش السعودي بـ (حوالي ١٧٠,١ ألف دولار سنويًا)، أي ما يعادل أكثر من ٧/٣ من متوسط ما ينفقه الجندي في الجيش الكويتي،

- كل وحدة من وحدات العتاد العسكري السعودي تتكلف سنويًا في المتوسط (نحو ٣,٣٦ مليون دولار)، أي ما يقابل مرة ونصف المرة قدر متوسط ما تتكلفه كل وحدة في العتاد العسكري الكويتي.

- سجل متوسط قيمة الإنفاق العسكري السنوي لشؤون الدفاع والإدارة العسكرية لكل واحد كم من الحدود السعودية (حوالي ٨,٠٢ مليون دولار/كم)، أي ما يكافئ مرة وربع المرة قدر قيمة متوسط الإنفاق العسكري السنوي لشؤون الدفاع والإدارة العسكرية لكل واحد كم من حدود دولة الكويت.

- متوسط التكلفة العسكرية السنوية لأمور الحماية والدفاع عن كل واحد كم٢ من مساحة الدولة السعودية (أكثر من ٠,٠٣ مليون دولار/كم٢)، أي ما يُوازن سُبع متوسط التكلفة العسكرية السنوية لأمور الحماية والدفاع عن كل واحد كم٢ من مساحة إقليم الدولة الكويتية.

(جـ) في دولة إيران بلغ إجمالي قيمة الإنفاق العسكري في عام ٢٠١٢م حوالي ٦,٠٤٥ مليار دولار أمريكي، أي إن الكيان الإيراني قد أنفق على جيشه أفرادًا وعتادًا في عام ٢٠١٢م ما يعادل إنفاق الكيان الكويتي على جيشه في العام ذاته تقريبًا. وعلى الرغم من معادلة الإنفاق العسكري الإيراني لنظيره الكويتي، إلا أنه عند قياس الإنفاق العسكري لدولة إيران بالنسبة لكل من السكان والقوات

المسلحة النظامية والعتاد العسكري والحدود والمساحة، ومقارنة النتائج بالكويت، يبدو التالي:

- متوسط نصيب كل فرد من سكان إيران من الإنفاق العسكري لبلدهم (نحو ٧٥,٧ دولار سنويًا)، أي ما يضاهي حوالي ١/٧٣ من متوسط نصيب الفرد الكويتي من الإنفاق العسكري لدولته.

- كل جندي نظامي في الجيش الإيراني ينفق في المتوسط (حوالي ١١,٦ ألف دولار سنويًا)، أي ما يعادل نحو ١/٣٤ من المتوسط الذي ينفقه الجندي النظامي في الجيش الكويتي.

- متوسط تكلفة كل وحدة من العتاد العسكري الإيراني سنويًا (٠,١٩١ مليون دولار)، أي ما يكافئ تقريبًا ١/١٣ من المتوسط السنوي الذي تتكلفه كل وحدة من وحدات العتاد العسكري الكويتي.

- المتوسط السنوي لقيمة الإنفاق العسكري لشؤون الدفاع والإدارة والترتيبات العسكرية لكل واحد كم من الحدود الإيرانية (حوالي ٠,٧ مليون دولار/كم)، أي ما يوازن تُسع المتوسط السنوي لقيمة الإنفاق العسكري الكويتي لشؤون الدفاع والإدارة العسكرية لكل واحد كم من حدود منطقة الدولة الكويتية.

- متوسط التكلفة العسكرية كل عام لأمور الحماية والدفاع عن كل واحد كم٢ من مساحة الدولة الإيرانية (أكثر من ٠,٠٠٣ مليون دولار/كم٢)، أي ما يقابل تقريبًا ١/٦٠ من متوسط التكلفة العسكرية السنوية لأمور الحماية والدفاع عن كل واحد كم٢ من مساحة الدولة الكويتية.

مما تقدم يتضح أن دولة الكويت تسعى إلى تعويض القصور الذي يعتري قدرات قواتها المسلحة في الجوانب البشرية مقارنة بدول الجوار، عن طريق زيادة الإنفاق العسكري على إعداد هذه القوات البشرية وتدريبها، فضلًا عن

توفير التسليح العسكري عالي المستوىٰ لها. وذلك سعيًا من جانب دولة الكويت إلىٰ كسر حدة الانحدار الاستراتيجي الشديد الذي تعانيه مقارنة مع دول الجوار.

ثالثًا- كرونولوجيا[٢١] السلوك الكويتي في مظلة أعباء الجوار:

تبين من دراسة معطيات الكتلة المكانية والكتلة الاستراتيجية للدولة الكويتية في إطار الموقع المجاور لها، أن معطيات كلا الكتلتين لا تساعد الدولة الكويتية علىٰ مواجهة التحديات والتهديدات Challenges and Threats القادمة من دول الجوار.

واستنادًا لما كتبه Bradshaw من أن موقع الدولة يمثل مدخلًا مهمًّا لتفسير النمط العام لسلوكها، الذي يعد إرثًا للعلاقات المكانية مع الدول الأخرىٰ (Muir, 1983, 56)، فقد شكل الموقع المجاور للكويت - بوصفها دولة صغيرة ومحاطة بثلاث دول كبيرة تتمتع بقدرات إقليمية Territorial Capabilities أكبر وأقوىٰ منها بكثير - عامل ضغط لدىٰ متخذ القرار السياسي في الكويت، فقد أدىٰ هذا الموقع الحرج إلىٰ جعل الكويت تنتهج سلوكًا مع الدول المجاورة لها يتكيف مع خصائص موقعها المجاور المكبل بالأعباء، ويهدف في المقام الأول إلىٰ الحفاظ علىٰ وجود الكويت واستقلالها وسيادتها. وهذا السلوك قد مر بمراحل تطورية ارتبطت بتطور الأحداث في المحيط الإقليمي للكويت من ناحية، وبتطور سلوك دول الجوار تجاه الكويت من ناحية أخرىٰ.

وعمومًا يمكن حصر المراحل التي مر بها السلوك الكويتي تجاه دول الجوار منذ الاستقلال وحتىٰ الوقت الراهن في ثلاث مراحل كما يلي:

١- **المرحلة الأولىٰ**، وتعرف بـ«مرحلة التوازن[٢٢] والبراجماتية العملية في العلاقات الإقليمية» (أسيري، ١٩٩٣، ١٠٣، بتصرف)، ويقصد بها العلاقات المتوازنة التي تقيمها الدولة مع الدول في محيطها الإقليمي، وعدم الانحياز لأي من القوىٰ الإقليمية المجاورة لها، والتعامل معها جميعًا بشكل متوازن.

وقد بدأت هذه المرحلة منذ حصول دولة الكويت على استقلالها في عام ١٩٦١م واستمرت حتى عام ١٩٧٩م، أي إن السلوك الكويتي القائم على التوازن في علاقات الجوار قد امتد إلى ما يقرب من ٢٠ عامًا. وقد جاء اتباع دولة الكويت للسياسة التوازنية في علاقاتها مع الدول المجاورة، تعبيرًا عن إدراك النخبة الحاكمة في الدولة إلى أن حفظ أمن بلدهم واستمرار وجودها على الخارطة السياسية للعالم، لن يتأتى إلا بإقامة علاقات تتسم بالحياد والتوازن مع القوى المحيطة بها، بمعنى ممارسة سياسة عدم الانحياز لأي من القوى الإقليمية المجاورة لها، وذلك لكي تُجنب نفسها وتنأى بها عن الصراعات الإقليمية والدولية (أسيري، ١٩٩٣، ١٠٥-١١٠، بتصرف). وهذه السياسة تتفق مع واقع الكتلة المكانية والاستراتيجية التي يتمتع بها الكيان الكويتي، فدولة مثل الكويت بمساحتها وعدد سكانها وقدراتها العسكرية (راجع الجدولين ١ و٢)، لا تجد سبيلًا لأمنها واستقرارها - في إطار «مثلث الضغط» المكون من ثلاث قوى إقليمية كبرى (إيران والعراق والسعودية) (أسيري، ١٩٩٣، ١٦)- إلا أن تتبنى سلوكًا مبنيًا على التوازن في علاقاتها مع هذه الدول الإقليمية المجاورة، وعدم الدخول في تحالفات إقليمية أو دولية، وذلك للحفاظ على كيانها وسيادتها. فالعلاقات الدولية المتوازنة مع الجوار توفر لدولة صغيرة، مثل الكويت، إطارًا من الحرية في الحركة على ساحة هذا الجوار، فضلًا عن أنها تحميها من ضغوط أيٍّ من دول المجاورة فيما يتعلق بالسياسات الأمنية التي تخصها، ومن هنا كانت سياسة عدم الانحياز الإقليمي هي الأكثر قبولًا للكويت منذ الاستقلال وحتى الثورة الإيرانية وانطلاق حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران. فخلال تلك الفترة لم تَرْتَمِ الكويت في كنف أي من الدول المجاورة، وسعت دائمًا لخلق علاقات متوازنة معها جميعًا، حتى لا تكون تحت هيمنة أي من هذه الدول، وهذا جعلها قادرة على تحقيق بقائها واستقرارها وحفظ أمنها خلال تلك الفترة.

(ب) **المرحلة الثانية**، وتعرف بـ«مرحلة سياسة المحاور الإقليمية»[٢٣]، وقد امتدت هذه المرحلة من عام ١٩٨٠م إلى تاريخ الغزو العراقي لدولة الكويت في عام ١٩٩٠م، أي إنها امتدت نحو عشر سنوات. ويطلق على هذه المرحلة «مرحلة التذبذب والميل والانحياز».

وقد بدأت هذه المرحلة بعد نجاح الثورة الإيرانية وتطبيقها لما يعرف بـ«سياسة تصدير الثورة»، وبعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية وتهديدها لأمن منطقة الخليج العربي واستقرارها (أسيري، ١٩٩٣، ١٦٨). وخلال تلك الفترة أدركت الكويت أن سياسة التوازن في العلاقات الإقليمية لدولة صغيرة مثلها لم تعد ذات جدوى في مثل تلك المتغيرات التي تحيطها وتحدث في إقليمها، لذا تخلت الكويت عن هذه السياسة إلى سياسة المحاور الإقليمية، وذلك بغرض تعزيز قدرتها في حفظ أمنها وحماية كيانها الإقليمي المهدد بسبب أوضاع موقعها المجاور. فبعد عام ١٩٨٠م سعت الكويت لقيام محور إقليمي يجمع دول الخليج العربي على طول الجبهة العربية، وهذا السعي قد أفرز ما يعرف بـ«مجلس التعاون لدول الخليج العربي»[٢٤]، الذي تشكل في ٢٥ آيار/ مايو ١٩٨١م، لتحقيق غرضين أساسيين: الأول هو الرد، من وجهة نظر الدول المكونة له، على الثورة الإسلامية الإيرانية وما تمثله من اتجاه عقائدي راديكالي معادٍ للأنظمة القائمة في الخليج بتوجهاتها المحافظة سياسيًّا»، والثاني هو التنسيق بين الدول الأعضاء في المجلس إزاء الحرب العراقية - الإيرانية بغرض حماية تلك الدول من تداعياتها. وبعبارة أدق: منع وصول تأثيراتها إلى شعوب دول الخليج العربية (البستكي، ٢٠٠٣، ٩١).

وقد أفرز مجلس التعاون في الجانب الأمني ما يُعرف بـ«قوات درع الجزيرة» التي نشأت نتيجة الاتفاق بين دول مجلس التعاون في عام ١٩٨٢م، إبان اشتداد الحرب العراقية الإيرانية، على إقامة قوة مشتركة لدول المجلس تحت قيادة السعودية، تكون نواة لتكوين جيش خليجي مشترك بين دول المجلس، وذلك

لمواجهة الخصوم القائمين أو المحتملين لدول المجلس. وكانت الدوافع الأساسية الداعية لتشكيل هذه القوات هي:

- الحاجة لحماية صادرات النفط الخليجي في ظل التهديدات الإيرانية لها، نتيجة ما اتخذته دول الخليج العربية من مساندة للعراق في حربها مع إيران.
- الدفاع عن آبار النفط العربية في إقليم الخليج العربي.
- حماية أراضي دول مجلس التعاون من أي اعتداء قد يصيبها (المطيري، ٢٠١١، ٨٩).

(ج) **المرحلة الثالثة**، وتعرف بـ«مرحلة سياسة التحالف[٢٥] مع القوىٰ الكبرىٰ»، وقد أعقبت هذه المرحلة الغزو العراقي للكويت وتستمر إلىٰ الوقت الراهن. فقد جاءت أحداث الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠م لتشكل أكبر دليل عملي علىٰ ضعف الكيان الأمني لدول منظمة مجلس التعاون الخليجي، وعجزها عن تحقيق الحماية لإحدىٰ الدول الأعضاء فيه. وهذا قد أوجد لدىٰ دولة الكويت إدراكَ أن أمنها واستمرار وجودها علىٰ الخارطة السياسية للعالم لا يمكن تحقيقه من دون تفعيل سياسة التحالف مع القوىٰ الكبرىٰ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[٢٦]، لتتولىٰ المحافظة علىٰ أمنها ووجودها من خطر أي عدوان يهددها. ومنذ الغزو العراقي للكويت تبنت الكويت ما يلي:

- عقد اتفاقية التعاون الأمني والدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تم إبرامها في ١٩ سبتمبر ١٩٩١م، بحيث تحصل الكويت علىٰ الحماية الأمنية مقابل تقديم التسهيلات اللوجستية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك حرصًا علىٰ حماية نفسها من أي اعتداء قد يصيبها من جيرانها الأقوياء. وتحفظ هذه الاتفاقية للولايات المتحدة تقنين وضع قواتها في الكويت بما يعزز التعاون الدفاعي بين البلدين، لمواجهة وردع أي عدوان أو

تهديد لسيادة الكويت ووحدة أراضيها، وتعزز الاتفاقية أيضًا من القدرات الدفاعية للقوات الكويتية من خلال البرامج والدورات والتدريب وتوفير جميع الخدمات اللازمة لهذا الغرض (السهلي، ٢٠١٢، ٧٩).

- إقرار مشروع حزام التعاون، وهو عبارة عن عملية تنسيق دفاعي جماعي يربط دول مجلس التعاون الخليجي، وتم إقراره في عام ١٩٩٧م، وهو يهدف إلى ربط دول مجلس التعاون الخليجي بشبكة إنذار مبكر موحدة ومشروع اتصالات مؤمَّنة في إطار عقد الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على أمن دول المجلس (السهلي، ٢٠١٢، ٨٠).

- الانضمام لمبادرة إسطنبول التي طرحها حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO) في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠٠٤م، والتي تركز على خطط تعاون عملية يستطيع بها الحلف دعم شراكته مع دول الخليج، وبشكل ملحوظ في موضوعي الدفاع والأمن بهدف ترسيخ السلام والاستقرار بمنطقة الخليج العربي (خضير، ٢٠١٢، ١٣٥-١٣٦).

مما سبق يمكن القول: إن السلوك الكويتي تجاه دول الجوار - منذ استقلال الدولة حتى الوقت الراهن - يمثل ردود أفعال وانعكاسات للأحداث والعوامل الخارجية. وبعبارة أكثر دقة: يمكن التوكيد على أن بيئة الجوار الإقليمي للكويت شكلت - وتشكل - أعظم تأثير في ميكانيزمات التحول في سلوك الكويت مع الجوار، بمعنى أن السلوك الكويتي الخارجي قائم على كمية المتغيرات ونوعيتها في سياسات الدول المجاورة، أي إن الموقع المجاور - بأعبائه وما بها من تحديات وضغوط - يعبأ بالسلوك الكويتي في محيط الجوار ويبلوره.

الخاتمة:

بعد العرض السابق للخصائص والسمات التي يتميز بها الموقع المجاور للكويت، وما يفرضه عليها من أعباء تبدو في السياسة التي تنتهجها الدولة الكويتية في محيطها الإقليمي والدولي، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- تندرج دولة الكويت ضمن دول المستوى الثالث لثقل الجوار، التي تتحمل نظريًا أعباء متوسطة فيما يخص إدارة علاقاتها مع الدول المجاورة لها. فقد سجل مؤشر ثقل الجوار في حالة الكويت نسبة بلغت نحو ٦٦,٧٪، أما في الدول المجاورة لها فقد سجل هذا المؤشر قيمًا بلغت ٨٣٪ و٨٥,٧٪ و٨٧,٥٪ لكل من العراق والسعودية وإيران - على التوالي - التي تندرج كلها ضمن دول المستوى الخامس، إذ إنها تتحمل أعباء جوار ثقيلة جدًا.

- سجلت نتائج معامل احتكاك الحدود في حالة دولة الكويت في عام ٢٠١٣م قيمة بلغت أكثر من ٩٧٪، وهي قيمة تدل على الاحتمالات الكبيرة جدًا لقيام نزاعات وتوتر في العلاقات بين دولة الكويت وجاراتها بسبب الحدود المشتركة فيما بينها وبينهم.

- توصف الحدود الكويتية بأنها حدود غير آمنة، نظرًا لانخفاض قيمة مؤشر دفاع الحدود النظري لدولة الكويت، مقارنة بالدول المجاورة لها، فقد سجل هذا المؤشر للدولة الكويتية في عام ٢٠١٣م قيمة تزيد عن ٢٨٨ نسمة/كم، وهي قيمة تعادل ١/٦ و١/٤ و١/٨ من المؤشر ذاته في العراق والسعودية وإيران على التوالي.

- تتمتع دولة الكويت بأفضل النسب على الإطلاق في إطار العلاقة بين المجالين البري والبحري، مقارنة بجيرانها، فقد سجل مؤشر البحرية لدولة الكويت قيمة بلغت نحو ٤٥٠ ضعف العراق، وأكثر من ٧ أضعاف كل من

السعودية وإيران. وتلك الأفضلية البحرية لمنطقة الدولة الكويتية جعلتها تعاني من الأطماع المكانية في مجالها البحري من بعض الدول المجاورة، وخاصة دولتي العراق وإيران.

- تنتمي دولة الكويت للفئة الخامسة والأخيرة بين دول الشرق الأوسط وفقًا لتصنيف هذه الدول حسب العمق الدفاعي، والذي بلغ في حالة الكويت نحو ٩٧,٤ كم، وهو يعادل ١/٤ العمق العراقي، و١/٩ العمق السعودي، و١/٨ العمق الإيراني. وهذا العمق جعل إقليم دولة الكويت إقليمًا مكشوفًا أمام جميع جيرانها.

- يوصف الموقع المجاور للكويت بأنه موقع مخنوق، حيث إن كثافة الحدود الكويتية قد بلغت ٣,٢كم/ ١٠٠كم٢، وهي تعادل أربعة أضعاف كثافة الحدود العراقية، ونحو عشرة أضعاف كثافة الحدود السعودية، وحوالي سبعة أضعاف كثافة الحدود الإيرانية. وهذا جعل كلًا من: درجة انفتاح الحدود الكويتية تسجل نحو ١٩٩٪، ونسبة الحمل الكثافي الزائد للحدود الكويتية تسجل نحو ٥٢,٤٪ تقريبًا. وتلك النسب ضاعفت من الأعباء الملقاة على كاهل منطقة الدولة الكويتية بشأن الترتيبات اللازمة لأمور حماية الحدود وإدارتها مع دول الجوار.

- بلغ مؤشر الانحدار السكاني لدولة الكويت في عام ٢٠١٣م حوالي (١: ٩٥,١)، وهو مؤشر انحدار شديد جدًا يرسم في وعي المواطن الكويتي صورة ذهنية بأنه على طول حدود دولته يقف أمام كل مواطن كويتي أكثر من ٩٥ مواطنًا من الدول المجاورة.

- أحرز مؤشر الغطاء الدفاعي لمنطقة الدولة الكويتية المتعلق بالقوات النظامية في عام ٢٠١٢م، قيمة قدرت بنحو ٥٢ جنديًا/١٠٠كم٢، وهو يكافئ ضعف المؤشر ذاته في العراق، ونحو عشرة أضعافه في السعودية، وحوالي ثلاثة أضعافه في إيران. وقيم هذا المؤشر دلت على الإدراك الجيوبوليتيكي لدى

السلطات الكويتية للأعباء الملقاة على دولتهم من موقعها المجاور في الجانب الاستراتيجي، حيث ترجمت ذلك واقعيًا بزيادة عدد القوات العسكرية بالنسبة لمساحة الدولة، وذلك لتوفير مؤشر غطاء دفاعي كبير، يحقق الإحساس بالأمان داخل الوطن حتى ولو بشكل نظري.

- سجل مؤشر الانحدار الاستراتيجي لدولة الكويت في عام ٢٠١٢م، قيمة بلغت (١: ٣٧,٤)، وهو مؤشر انحدار شديد جدًا يُشكل صورة في إدراك الكويتيين بشأن الوضع الاستراتيجي لدولتهم تُضاعف من شعورهم بالحصار العسكري بجيران أقوياء.

- سجَّل مؤشر الوزن الديموجرافي للقوات العسكرية في دولة الكويت نحو ٨,٩٥٪ تقريبًا، وهو ما يعادل أربعة أضعاف المؤشر ذاته في العراق، ونحو ثلاثة أضعافه في السعودية وإيران. وارتفاع قيمة هذا المؤشر في دولة الكويت مقارنة بجيرانها يعد رد فعل منطقي وطبيعي للوجد المكاني Topophilia من الكويتيين تجاه دولتهم، وذلك هو ما حفز الدولة الكويتية لتجنيد نسبة كبيرة من وعائها الدفاعي (١٤,٣٪) في القوات العسكرية.

- رصد مؤشر الغطاء الدفاعي للحدود البرية في الكويت في عام ٢٠١٢م، قيمة بلغت نحو ٢٣,٨ جندي/كم، وهو ما يعادل نصف المؤشر ذاته في العراق، ونصفه في السعودية، وربعه في إيران. في حين رصد مؤشر الغطاء الدفاعي للحدود البحرية الكويتية أكثر من ٤ جنود/كم، وهو ما يعادل ١٦/١ من المؤشر ذاته في حالة العراق، ونحو ٤/٣ من المؤشر ذاته في السعودية، ونصفه في إيران. ورصد مؤشر غطاء الدفاع الجوي للحدود الكويتية نحو من ٢,٦ جندي/كم، وهو ما يعادل ضعف المؤشر في العراق، ونصفه في السعودية، و٣/٢ في إيران. وأوضحت مؤشرات الغطاءات الدفاعية أن كل جندي كويتي منوط به حماية الحدود والدفاع عنها، يقف أمامه حوالي ١١ جنديًا موزعين على حدود دول الجوار.

- سجلت الكثافة النظامية لأفراد القوات المسلحة الكويتية بالنسبة لعتادها العسكري قيمة بلغت نحو ٦,٣ جندي/الوحدة، وهي تكافئ ٦/١ الكثافة العراقية، و٣/١ الكثافة السعودية، و٥/٢ الكثافة الإيرانية. وسجلت الكثافة الحدودية للعتاد العسكري الكويتي نحو ٢,٦ وحدة/كم، وهي تعادل نحو ١,٤ مرة قدر العراق، و١,١ قدر السعودية، وثلثي الكثافة ذاتها في إيران. وسجلت الكثافة المساحية للعتاد العسكري الكويتي نحو ٨,٢ وحدة/١٠٠كم٢، وهي تعادل حوالي ٦ أضعاف العراق، و١٠ أضعاف السعودية، و٤,٥ مرة قدر إيران.

- بلغ متوسط نصيب الفرد الكويتي من الإنفاق العسكري لبلده نحو ٢٠ مرة قدر نصيب المواطن العراقي، ونحو ٣ أضعاف نصيب المواطن السعودي، وحوالي ٧٣ ضعف نصيب المواطن الإيراني. كما بلغ متوسط تكلفة الجندي النظامي في الجيش الكويتي عتادًا وتدريبًا حوالي ١٢ مرة قدر الجندي العراقي، وأكثر من ضعف الجندي السعودي، ونحو ٣٤ مرة قدر الجندي الإيراني.

- بلغ متوسط تكلفة وحدة العتاد العسكري الكويتي ضعف تكلفة الوحدة في العتاد العسكري العراقي، ونحو ثلثي تكلفة وحدة العتاد في الجيش السعودي، وحوالي ١٣ مرة قدر وحدة العتاد الإيراني. وبلغ متوسط تكلفة شؤون الدفاع والإدارة العسكرية لكل واحد كم من حدود الكويت حوالي ٣ أضعاف التكلفة في العراق، ونحو أربعة أخماس التكلفة في السعودية، وتسعة أضعاف التكلفة في إيران. وبلغ متوسط تكلفة أمور الحماية والترتيبات العسكرية عن كل واحد كم٢ من مساحة الكويت أكثر من ١٠ أضعاف التكلفة في العراق، و٧ أضعاف التكلفة في السعودية، و٦٠ مرة قدر التكلفة في إيران.

- مر السلوك الكويتي تجاه دول الجوار منذ الاستقلال حتى الوقت الراهن بثلاثة مراحل:

المرحلة الأولى ما بين عامي ١٩٦١م و١٩٧٩م، وخلالها سعت الكويت بشكل

مستمر لخلق علاقات متوازنة مع جيرانها، حتىٰ لا تكون تحت هيمنة أي من هذه الدول، وهذا ساعدها علىٰ تحقيق استقرارها وحفظ أمنها.

المرحلة الثانية ما بين عامي ١٩٨٠م و١٩٩٠م، وخلالها سعت الكويت إلىٰ قيام محور إقليمي أفرز ما يُعرف بـ«مجلس التعاون لدول الخليج العربي»، للرد علىٰ الثورة الإسلامية الإيرانية والتنسيق بين دوله إزاء الحرب العراقية - الإيرانية.

المرحلة الثالثة، وجاءت بعد الغزو العراقي للكويت حتىٰ الآن، وخلالها تحالفت الكويت مع القوىٰ الكبرىٰ، فعقدت اتفاقية التعاون الأمني والدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩١م لحماية نفسها من تعديات دول الجوار، وانضمت لمبادرة إسطنبول التي طرحها الناتو في عام ٢٠٠٤م، بهدف ترسيخ السلام والاستقرار في منطقة الخليج العربي.

*

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES

الهوامش

(١) أول من صك مصطلح الجيوتاريخي Geohistory هو الفرنسي Fernand Braudel في عام ١٩٤٩ في أطروحته المقدمة لدرجة الدكتوراه. وقال: «إنه عند الحديث عن الجيوتاريخي، نود أن نعين شيئًا أكثر تاريخيًا وفي الوقت نفسه أوسع من الجيوبولتيكس للتاريخ المكاني المخطط Schematized Spatial History»، وهو لا ينبغي أن يكون إلا تطبيقًا للوضع الراهن والمستقبل للدول. ويقر برووديل أن الجيوتاريخي تعد مقتربًا مزدوجًا. يعالج المشاكل البشرية كما تُلاحَظ وتوزع على المكان، وذلك ليس في الحاضر فقط، ولكن في الماضي؛ لبناء الجغرافيا البشرية الحقيقية بأثر رجعي. مما يشير إلى إيلاء المزيد من الاهتمام بالزمن والمكان (Claval, 2009, 429).

(٢) تُشير مساحة إقليم الدولة Territory of State Area في هذا الجزء إلى مجموع كل من مساحة المجال البري ومساحة المجال البحري للدولة.

(٣) صنف نورمان بوندز N. Pounds الدول حسب الحجم المساحي للمجال البري لكل منها، إلى ثمان فئات كالتالي:

١- دول عملاقة Gaint States، ومساحتها أكبر من ٦ مليون كم٢.

٢- دول ضخمة Outesize States، وتتراوح مساحتها بين ٢,٥ - ٦ مليون كم٢.

٣- دول كبيرة جدًا Very Large States، وتتراوح مساحتها بين ١,٢٥ - أقل من ٢,٥ مليون كم٢.

٤- دول كبيرة Large States، وتتراوح مساحتها بين ٦٥٠ ألف كم٢ - أقل من ١,٢٥ مليون كم٢.

٥- دول متوسطة Medium States، وتتراوح مساحتها بين ٢٥٠ ألف - أقل من ٦٥٠ ألف كم٢.

٦- دول صغيرة Small States، وتتراوح مساحتها بين ١٢٥ ألف - أقل من ٢٥٠ ألف كم٢.

٧- دول صغيرة جدًا Very small States، وتتراوح مساحتها بين ٢٥ ألف - أقل من ١٢٥ ألف كم٢.

٨- دول قزمية micro states، وتقل مساحتها عن ٢٥ ألف كم٢ (Pounds ,1963 , 27) .

(٤) تشير حدود الدولة في هذا الجزء إلى مجموع أطوال الحدود الدولية البرية والبحرية للدولة.

(٥) النسبة الحدودية للمساحة تحسب من المعادلة التالية: ن ح م= (ح ÷ م) ×١٠٠ حيث ن ح م = النسبة الحدودية للمساحة، ح = حدود الدولة، م = مساحة الدولة (المعادلة من عمل الباحث).

(٦) المنطقة الاقتصادية الخالصة Exlusive Economic Zone (EEZ)، هي ذلك النطاق البحري الذي يجاور شواطئ الدولة. ويكون لها فيه حقوق خالصة فيما يتعلق باستغلال الثروات الكامنة. ولا يخضع هذا النطاق لسيادة الدولة الشاطئية ولا يجري عليه ما يجري على البحر الإقليمي؛ لأنها تعتبر جزءًا من أعالي البحار. وثمة اتفاق على أن أقصى امتداد للمنطقة لا يتجاوز ٢٠٠ ميل بحري، على أن يبدأ القياس من خط الأساس (Glassner et al., 1980, 450). وفي حالة الدول المتقابلة أو المتجاورة، كحالة الكويت مع إيران والعراق، يتم تحديد المناطق

الاقتصادية بالاتفاق بينها على أن يُستخدم في ذلك قاعدة خط الوسط أو خط الأبعاد المتساوية (توفيق، ١٩٩٥، ٦٤).

(٧) استنادًا إلى البيانات الواردة في (مصيلحي، ١٩٩٢، ٢٧-٣٠)، يمكن تصنيف دول الشرق الأوسط وفقًا للعمق الدفاعي لكل منها إلى الفئات التالية:

١- دول العمق الدفاعي الكبير جدًا، وفيها يزيد هذا العمق عن ٧٠٠ كم.

٢- دول العمق الدفاعي الكبير، وفيها ينحصر هذا العمق بين ٧٠٠ - ٤٠٠ كم.

٣- دول العمق الدفاعي المتوسط، وفيها ينحصر هذا العمق بين ٤٠٠ - ٢٠٠ كم.

٤- دول العمق الدفاعي الصغير، وفيها ينحصر هذا العمق بين ١٠٠ - ٢٠٠ كم.

٥- دول العمق الدفاعي الصغير جدًا، وفيها يقل هذا العمق عن ١٠٠ كم.

(٨) د ت ح = $\frac{\text{ك ح}}{\text{مجـ ك ح}} \times ١٠٠$ ، حيث د ن ح= درجة انفتاح الحدود، ك ح= كثافة حدود الدولة وتحسب بطول الحدود لكل ١٠٠ كم^{٢} من مساحة الدولة، مجـ ك ح^{٢} = مجموع كثافات حدود دول الجوار. وتشير تلك المعادلة إلى أنه كلما قلت كثافة حدود الدولة بالنسبة لمجموع كثافة حدود جيرانها، قلت درجة انفتاح حدود الدولة والعكس، وهذا يعني أنه كلما قل ناتج المعادلة، قلت درجة انفتاح الحدود، والعكس. (المعادلة من عمل الباحث).

(٩) ن ح ك ز = $\frac{(\text{ك ح ق} - \text{ح ك ن})}{\text{ح ك ن}} \times ١٠٠$، حيث ن ح ك ز = نسبة الخمل الكثافي الزائد للحدود، ك ح ق = كثافة الحدود الواقعية، وتحسب بطول الحدود الواقعية لكل ١٠٠ كم^{٢} من مساحة إقليم الدولة. ك ح ن = كثافة الحدود النظرية، وتحسب بطول الحدود النظرية لكل ١٠٠ كم^{٢} من مساحة إقليم الدولة. وإذا كان ناتج المعادلة صفرًا دل ذلك على أن الدولة لا تتحمل أية حمل كثافي للحدود، وأنها في الحالة المثالية لطول الحدود بالنسبة للمساحة، وهذا لا يكلفها أعباء إضافية لإدارة حدودها وحمايتها، أما إذا زاد ناتج المعادلة عن صفر، دل ذلك على وجود حمل كثافي زائد للحدود، وهذا يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الدولة في إدارة حدودها وحمايتها. (المعادلة من عمل الباحث).

(١٠) مؤشر الغطاء الدفاعي لمنطقة الدولة يحسب من المعادلة التالية: م غ د م = $\frac{\text{ق ع}}{\text{م}} \times ١٠٠$، حيث: م غ د م = مؤشر الغطاء الدفاعي لمنطقة الدولة، ق ع = القوات العسكرية (جملة القوات العسكرية النظامية والاحتياطية)، م = مساحة الدولة (مجموع كل من مساحة المجال البري ومساحة المجال البحري للدولة). (المعادلة من عمل الباحث).

(١١) يشير مصطلح طوبوفوبيا Topophobia إلى مشاعر الفزع Dread أو القلق Anxiety والمعاناة Suffering من المكان (Warf, 2006, 495; Pitzl, 2004, 256).

(١٢) فكرة الانحدار الاستراتيجي مقتبسة من فكرة الانحدار السكاني الواردة في (أبو عيانة، ١٩٨٥، ٤٩).

(١٣) يحسب مؤشر الوزن الديموجرافي للقوات العسكرية من المعادلة التالية: و د ق ع = [ق ع / س + ق ع / و د] ÷ ٢، حيث و د ق ع = مؤشر الوزن الديموجرافي للقوات العسكرية، ق ع = عدد القوات العسكرية، س = عدد السكان، و د = الوعاء الدفاعي. (المؤشر من عمل الباحث).

(١٤) صاغ مصطلح «طوبوفيليا Topophilia» الجغرافي الصيني - الأمريكي Yi-Fu Tuan في عام ١٩٧٤، وذلك لوصف «حب الإنسان للمكان Human Love of Place» أو «الرابطة الوجدانية بين الناس والمكان The Affective Bond Between People and Place». وقال Tuan: إن هذه الرابطة تختلف في شدتها - بين الأفراد - وفي تعبيراتها الثقافية. وأشار إلى أن هذه الرابطة يمكن أن تتشكل استنادًا على التقدير الجمالي والذاكرة والفخر بالملكية، أو بالاعتماد على مكان معيشة الفرد وأمنه (Gregory et. al, 2009, 762-763).

(١٥) مؤشر الغطاء الدفاعي للحدود البرية يحسب من المعادلة التالية: م غ د ب = ق ع ب ÷ ل ب، حيث م غ د ب = مؤشر الغطاء الدفاعي للحدود البرية، ق ع ب = عدد القوات العسكرية البرية، ل ب = طول الحدود البرية. (المؤشر من عمل الباحث)..

(١٦) مؤشر الغطاء الدفاعي للحدود البحرية يحسب من المعادلة التالية: م غ د ر = ق ع ر ÷ ل ر، حيث م غ د ر = مؤشر الغطاء الدفاعي للحدود البحرية، ق ع ر = عدد القوات العسكرية البحرية، ل ر = طول الحدود البحرية. (المؤشر من عمل الباحث).

(١٧) مؤشر غطاء الدفاع الجوي للحدود يحسب من المعادلة التالية: م غ د ج = ق ع ج ÷ ل، حيث م غ د ج = مؤشر غطاء الدفاع الجوي للحدود، ق ع ج = عدد القوات العسكرية الجوية، ل= جملة طول حدود الدولة البرية والبحرية. (المؤشر من عمل الباحث).

(١٨) مؤشر دفاع الحدود الواقعي يحسب من المعادلة التالية: م د ح ق = ق س ÷ ل، حيث م د ح ق = مؤشر دفاع الحدود الواقعي، ق س = عدد القوات العسكرية النظامية، ل = جملة طول الحدود (البرية والبحرية). (المؤشر من عمل الباحث).

(١٩) النسبة الدفاعية للحدود يتم حسابها من المعادلة التالية: ن د ح = [م د ح ق / م د ح ن] × ١٠٠، حيث ن د ح = النسبة الدفاعية للحدود، م د ح ق = مؤشر دفاع الحدود الواقعي، م د ح ن = مؤشر دفاع الحدود النظري. (المعادلة من عمل الباحث).

(٢٠) فكرة انحدار العتاد العسكري مقتبسة أيضًا من فكرة الانحدار السكاني الواردة في (أبو عيانة، ١٩٨٥، ٤٩).

(٢١) الكرونولوجيا Chronology هو علم قياس وضبط الزمن أو الفترات الزمنية، من حيث تسجيل وترتيب الأحداث وفقًا للزمن، وإسناد الأحداث إلى تواريخ تعد صحيحة في ضوء المعرفة المعاصرة (Clarck, 1989, 107). ويستخدم مصطلح «كرونولوجيا» في هذا الجزء من الدراسة في إشارة إلى التسلسل الزمني للسلوك الكويتي في إطار أعباء الموقع المجاور.

(٢٢) يعد مفهوم التوازن Balance من أكثر المفاهيم شيوعًا في نطاق العلوم الاجتماعية، وهو في أصوله المرتبطة بالنظرة العضوية للظاهرة المبحوثة يعبر عن حالة من حالات الكائن الحي لتصحيح أي اختلال يصيبه. وفي نطاق العلوم الاجتماعية فقد استخدم مفهوم «التوازن» بعدة معان: منها ما يجعل منها مرادفًا للاستقرار أو محاولة التعاون بين قيم متضادة، أو التوازن بمعنى الاعتماد المتبادل بين الظواهر. ويشير التوازن في العلاقات بين الدول إلى حالة من التعادل أو التكافؤ النسبي بين مجموعة المتغيرات المترابطة في النسق الدولي تتميز بدرجة من المرونة والترابط في التفاعلات، مع رضاء الوحدات الأساسية في النسق الدولي عن واقع التعادل القائم (سليم، ١٩٨٩، ١٥٢-١٥٤).

(٢٣) يشير مفهوم الإقليمية Regionalism (سياسة المحاور الإقليمية) في العلاقات الدولية إلى عملية تكثيف التعاون Intensifying Process of Cooperation بين دول أو أطراف تنتمي إلى أقاليم جغرافية محددة، فالإقليمية تحوي حركية وديناميكية التعاون الإقليمي Dynamic Regional Cooperative . وفكرة بناء المحاور الإقليمية قد تكون للرد على سياسات بعض الدول في إقليمها (Griffiths & O'Callaghan, 2002, 273-275- Adapted). وتضم الإقليمية أنواع المضامين المرتبطة بالإقليم كافة، سواء كانت تفاعلات كالاندماج والتحالف والتعاون أو مصالح كالأمن والموارد الطبيعية أو غيرها، وهذا يجعلها أكثر تجريدًا وشمولًا من مفهوم التكامل الإقليميRegional Integration الدارج في الأدبيات العربية. وغالبًا ما تعكس ظاهرة المحاور الإقليمية الواقع الجغرافي أو الثقافي أو الاجتماعي العابر للحدود الذي ينشئها، ويتبلور هذا من خلال عملية الهيكلة الإقليمية Regionalization، أو ما يعرف ببناء المحاور الإقليمية Regional Axis-building (العليمي، ٢٠١٣، ٣٨-٣٩، بتصرف).

(٢٤) يعد مجلس التعاون الخليجي في أساسه مشروعًا كويتيًا خالصًا، فقد نبعت فكرة تشكيل مجلس تعاون دول الخليج العربية وتبلورت في ذهن الشيخ صباح الأحمد رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي مع بداية الحرب العراقية - الإيرانية، حين سيطر موضوع استقرار دول الخليج العربية وأمنها على فكر معظم أمراء الخليج العربي، وكانت الكويت أكثر الدول تحسسًا لهذا الموضوع. وقد طُرح المشروع على زعماء دول الخليج العربية في القمة الإسلامية الثالثة التي عقدت في الطائف في كانون الثاني ١٩٨١م، ووزعت الكويت في بادئ الأمر نسخة من المشروع على كل من السعودية والإمارات والبحرين فقط. وبعد مداولات مع الأطراف كافة لقيت فكرة المشروع قبولًا لدى دول الخليج العربي المعنية كافة ، وفي قمة مجلس التعاون

الأولى في أبو ظبي في أيار ١٩٨١م أُعلن رسميًّا قيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتمت الإشارة إلى أن الغرض الأساسي من هذا المجلس هو: تنسيق القدرات العسكرية والأمنية لدول الخليج العربية الست بعد أحداث الثورة الإيرانية وغزو أفغانستان والحرب العراقية الإيرانية، وأنه ليس موجهًا ضد أحد بل ضد كل من يحاول إيذاء أمن منطقة دول المجلس، وأنه يهدف لحماية هذه الدول من أي تدخل أجنبي (المطيري، ٢٠١٢، ٢٢-٢٦).

(٢٥) التحالف Alliance هو عبارة عن اتفاق يقوم بين دولتين أو أكثر من أجل العمل معًا حول مسائل أمنية مشتركة Mutual Security Issues . وتهدف هذه الدول من خلال مشاركتها في هذا الترتيب الأمني التعاوني Cooperative Security Arrangements إلى حماية نفسها من أي خطر مشترك أو محتمل Common or Perceived Threat يهدد مصالحها (Griffiths & O'Callaghan, 2002, 1).

(٢٦) جاء التحالف الاستراتيجي والتعاون الأمني بين الكويت والولايات المتحدة الأمريكية، بعد الغزو العراقي للكويت، متمشيًا مع مصالح السياسة الخارجية الأمريكية، المبنية على افتراضات جيوبوليتيكية فيما يخص منطقة الخليج العربي. كما أن هذا التحالف قدم مسوغًا للتدخلات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة (Agnew, 1998, 5).

المراجع

أولاً- العربية:

١- أبو عيانة، فتحي (١٩٨٥، ٤٩). الجغرافيا السياسية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

٢- أسيري، عبد الرضا (١٩٩٣). الكويت في السياسة الدولية المعاصرة: إنجازات وإخفاقات وتحديات. الكويت: مطابع القبس التجارية.

٣- البستكي، نصرة (٢٠٠٣). أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق: دراسة للأداء الأمني لمجلس التعاون الخليجي (١٩٨١-٢٠٠٢). بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

٤- الديب، محمد (١٩٩٠). الجغرافيا السياسية: منظور معاصر. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٥- السهلي، خالد (٢٠١٢). حرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣ وانعكاساتها على دولة الكويت. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

٦- العليمي، محمد (٢٠١٣). الإقليمية المعيارية: العلاقات المتوسطية على ضوء الربيع العربي. السياسة الدولية، ٤٩:١٩١، ٣٨-٤٥.

٧- المطيري، وضحة (٢٠١٢). دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج ٢٠١١-٢٠٠٣. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط.

٨- توفيق، محمود (١٩٩٥). الصراع العراقي الكويتي من منظور جغرافي. دراسات خاصة، عدد(١). الزقازيق: كلية الآداب.

٩- توفيق، محمود (١٩٩٦). الموقع الجغرافي في السياسة المصرية: كيف يمكن توظيفه؟ في أسامة الباز (محرر). مصر في القرن ٢١: الآمال والتحديات (ص٣٧-٥٩). القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

١٠- توفيق، محمود (٢٠١١). الدولة في عالم بلا حدود: دراسة في الجغرافيا السياسية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

١١- خضير، محمد (٢٠١٢). أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة. مجلة الدراسات الدولية، العدد ٥٣، ١٣١-١٦٠.

١٢- سعيد، عصام (٢٠١٣). إيران لا تملك شبرًا واحدًا في الدرة والمنطقة المتنازع عليها، كذبة تروجها طهران لفرض الواقع الجديد. الشرق، العدد ٤١٩، ٢٦ يناير.
متاح على http://www.alsharq.net.sa/2013/01/26/691267 تاريخ الزيارة ١٢ ديسمبر ٢٠١٣م.

١٣- سليم، محمد السيد (١٩٨٩). مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الإقليمية. مجلة العلوم الاجتماعية، ١٧: ١، ١٥٠-١٨٥.

١٤- عبد السلام، محمد (٢٠٠٧). مشكلات الدفاع عن الدول الصغيرة في الخليج العربي. السياسة الدولية، ٤٣:١٦٨، ٩٠- ٩٣.

١٥- محمد، مصطفى كامل (١٩٩٥). التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

١٦- مصيلحي، فتحي (١٩٩٢). خريطة القوى السياسية وتخطيط الأمن القومي والشرق الأوسط والمنطقة العربية. القاهرة: المؤلف.
١٧- مودي، أ.أ. (د.ت). الجغرافيا من وراء السياسة. ترجمة روفائيل جرجس. القاهرة: سلسلة الألف كتاب عدد (٤٢٠)، دار الهلال.

ثانيًا- الإنجليزية:

1- Agnew, J. (1998). Geopolitics: re-visioning world politics. London: Routledge.
2- CIA (2013). World fact book. Washington DC.
3- Clark, A. (1989). Longman dictionary of geography: Human and physical. London: Longman group.
4- Claval, P. (2009). Geohistory. In M. Ktichin & N. Thrift, (eds.). International encyclopedia of human geography (pp. 429-434). Vol.4. Amsterdam: Elsevier Ltd.
5- Cohen, S.; Rosenthal, L. (1971). A geographical model for political systems analysis. Geographical Review, 61:1, 5-31.
6- Collins, J. (1998). Military geography for professionals and the public. Washington, DC: National Defense University Press.
7- Cordesman, A.; Wilner, A. (2012). The Gulf military balance in 2012. Washington DC: CSIS.
8- Dikshit, R. (1982). Political geography: A contemporary perspective. New Delhi: Tata MC Grraw-Hill Publishing Company Limited .
9- Glassner, M & De Blij, H. (1980). Systematic political geography. 3rd ed. New York: John Willey & Sons.
10- González, B. (2005). Topophilia and Topophobia: The home as an evocative place of contradictory emotions. Space & Culture, 8:2, 193-213.
11- Gregory, D., et al. (2009). Dictionary of human geography. Chichester: Willey-Blackwell.
12- Griffiths, M.; O'Callaghan T. (2002). International relations: The key concepts. London: Routledge.
13- Hartshorne, R. (1950). Functional approach in political geography. Annals of the Association of American Geographers, 40:2, 95-130.
14- Muir, R. (1983). Modern political geography. 2nd ed. London: The Macmillan Press LTD.
15- Pitzl, G. (2004). Encyclopedia of human geography. London: Greenwood Publishing Group, Inc.
16- Pounds, N. (1963). Political geography. New York: MC Grraw-Hill Book Company.
17- Short, J. (1993). An introduction to political geography, London, Routledge.
18- SIPRI (2013). Data by country. From: http://portal.sipri.org/publications/pages/expenditures/country-search. access on 21-12-2013.
19- Warf, B. (edit.) (2006). Encyclopedia of human geography. London: SAGE Publications, Inc.

● ○ ●